

# الحدود في النحو

لعلي بن عيسى الرضاوي

بتول قاسم ناصر

كلية الاداب - جامعة بغداد

مقدمة

تمثل مسطوية (الحدود في النحو) الخلاصات النظرية للمسائل النحوية، وهي لمال كير انزى الدراسات النحوية واللغوية والفكرية، وان المرء ليلفت وهو يطالع على مايفه - وهو من الغزارة والتنوع والغنية العلمية - أمام عالم قد يستاهل مزيداً من الوقوف والدراسة والتأمل. ولقد سبقني الدكتور مصطفى جواد الى تحقيقها<sup>(١)</sup>، ولكنه صاحبها على عجل، ولم يخل فيها الوقوف الذي تستحقه، فمزمت عن تحقيقها وابعائها حقها من الوقوف والدراسة، وعرفت فيها بعد ان الدكتور ابراهيم السامرائي أعاد تحقيقها<sup>(٢)</sup>، فاحسست أن فرصة مصاحبة هذا الاثر اللغوي تضيع مني، فربما أدرك الدكتور ابراهيم السامرائي أن تحقيق الدكتور مصطفى جواد كان سريعاً، وأنه لم يجل كل جوانب النص، فقد ان يغيه حقه من الدرس والوقوف. ثم تسنى لي ان افد على تحقيق الدكتور السامرائي، والتحق انه كان اكثر تأنياً من الدكتور مصطفى جواد، ولكنه لم يحكم على كل مسائله الحكم العلمي الدقيق، وأنه كان سريعاً احياناً مثله، ولهذا رأيت أن أعيد تحقيق هذا الاثر العلمي، ولا انصي انتي، وفوت حقه تماماً، فلقد اكون قد تصرت ايضاً.

ان الذي احدث من عملي هذا - فضلاً عن الفائدة العلمية - هو يقين عميق بان تراثنا القيم بحاجة الى اعادة اكتشافه وتقييمه من جديد. وأنه ليس صحيحاً القول ان التراث الذي حقق قد فرغ منه، ولا مجال لاعادة النظر فيه.

اقول: لفتح ابواب الدعوة الى اعادة تحقيق تراثنا، غني اعادة افادة، وهو قول لا يصدق بذكر ما يصدق في قضية اعادة تحقيق تراثنا العلمي الجليل -

## الرضاوي وعصره

هو ابو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، عرف بالرضاوي نسبة الى الرضا وبنيه، او الى قصر الرضا في واسط، ولقد نسب الى واسط ايضاً، فقالوا، هو الرضاوي الواسطي، وعرف ايضاً بالخشعي نسبة الى شيوخه المعتزلي أبي بكر احمد بن علي الخشعي الذي اخذ عنه، وعرف كذلك بالوزك، نسبة الى حرفة الوزاة التي احترفها. أما وصفه بالجامع، فلأنه جمع بين علوم وثقافات كثيرة، في النحو، والبلاغة والتفسير، والكلام والاعتزال<sup>(٣)</sup> وغيرها. «وكان إماماً في علم العربية، علامة في الادب، في طبقة أبي علي الفارسي وأبي سمرد السعدي... أخذ عن ابن السكيت وابن مريد والزجاج<sup>(٤)</sup>». وقد جمع الى سمو علمه وغزارة، سمو في الاخلاق، وتكنيتا في هذا شهادة أبي حيان التوحيدي بأنه: «لم ين مثله قط بلا تقنية ولا حفاش ولا استمثار ولا استباحش، علماً بالنحو، وغزارة في الكلام، وبعراً بالمقالات

نور الكتب وخراتن الخلفاء بما نقل اليها وترجم من علوم الفرس والهند واليونان، وجاء عهد التحليق والنقد والتقويم والشرح وعهد الانتاج والتأليف والتوضيح واللامعة بين تلك الحقول القديمة وهذا المؤلف الجديد، وكان القرن الرابع ميداناً رحيماً لكل ذلك فظهر فيه انتاج تلك المجتمع وكان نتاج شعوب مختلفة قوي بينها الاتصال والتمازج ووجدت - أو قاربت - بينها الحياة في مجتمع واحد، وكانت وحدة لم تغد شعياً منها خصائصه الاسيوية. ولاشك ان تفاعل عقليات هذه الشعوب المختلفة واتصالها القريب قد ساعد على رقي الحياة الفكرية وسعة ميادينها وتنوع مجالاتها، وقد كان العقل نشوئاً مبدعاً في كل ميادين المعارف التي خاضها، وأنا لأجد في كتب التاريخ والآداب والفكر صوراً واضحة لحياة الحياة الفكرية ونشاطها في القرن الرابع. أما عن حالة النحو في هذا القرن، فإن حدة الخلاف في النحو بين البصرة والكوفة أخذت تخف على أثر وفاة المبرد (٢٨٥ هـ) وشطب (٢٩١ هـ) أي في مطلع عصر الروماني، وإن عدداً من نحاة تلك العصر كانوا في بغداد استناداً للمدرستين الخلافيتين بعامه، ولمدرسة البصرة منهما بخاصة. وكانت إلى جانب هؤلاء طبقة من النحاة تركت التعصب وبرزت بين المعجبين، ولقد عدت طريقتهم هذه مدرسة أخرى ثالثة اصطلاح عليها بالمدرسة البغدادية. وكانت مدرسة النحو صائراً في ارتفاع شأنها بين العلوم، كما ان البحث النحوي اتسع نطاقه حتى أفاد من أفاق علمية جديدة، وظهر في ميدانه عدد من نوابغ الفكر الذين اتسمت ثقافتهم وتعدت جوانبها، فإذا كل منهم متأثر - في أسلوبه النحوي - بالثقافة التي غلبت عليه من فقه أو منطق أو فلسفة أو كلام.

وكان الروماني ابن بيشة البغدادية في عدم التعصب لمذهب نحوي معين، أروباً بمعرفته في ذلك وفي تلقيب النزعة العقلية عليه وابن عسرة في تنوع ثقافته<sup>(١)</sup>، وأثاره تشهد بهذه الطوائف التي طبعته، وكان فيها عالي الرتبة كما قال أبو حيان التوحيدي<sup>(٢)</sup>، وله أكثر من مائة مصنف، فنكرها المصادر القديمة، ضاربة في قنون مختلفة من نحو، صرف، وبلاغة، بقرآن، واعتزال وكلام، وهي:

- ١ - تفسير القرآن، وهو أهمها<sup>(٣)</sup> ٢ - شرح سيبويه ٣ - شرح الأصول لأبي بكر بن السراج ٤ - شرح الموجز لابن السراج ٥ - شرح الجمل لابن السراج ٦ - التصريف ٧ - شرح الألف واللام للمازني ٨ - الاشتقاق الكبير ٩ - الاشتقاق المستخرج ١٠ - شرح الهجاء لابن السراج ١١ - شرح المدخل للمبرد ١٢ - شرح المختص للمبرد ١٣ - الحروف ١٤ - الألفاظ ١٥ - الأجزاء ١٦ - شرح مختصر الجرمي ١٧ - المبتدأ في النحو ١٨ - الخلاف بين النحويين ١٩ - ٢٠ - شرح مسائل الإخفش الكبير والصغير ٢١ - الخلاف بين سيبويه والمبرد ٢٢ - نكت سيبويه ٢٣ - أغراض سيبويه ٢٤ - المخيمات ٢٥ - التصريف ٢٦ - الجامع في علم القرآن ٢٧ - النكت في اعتزال القرآن (مطبوقة) ٢٨ - شرح معاني الزجاج ٢٩ - المختصر في علم النحو للنصار ٣٠ - المتشابه في علم القرآن ٣١ - جواب ابن الأختيد في علم القرآن ٣٢ - شرح الشكال والنقط لابن السراج ٣٣ - غريب القرآن ٣٤ - جواب مسائل طلحة في علم القرآن ٣٥ - المسائل والأجوبة من كتاب سيبويه ٣٦ - تهذيب أبواب كتاب سيبويه ٣٧ - صفة الاستدلال (يشتمل على سبعة كتب) ٣٨ - نكت الموهبة

- بالمزيادات لابن الأختيد ٣٩ - شرح الموهبة (لم يتم) ٤٠ - الأسماء والصفات لله عزوجل ٤١ - مايجوز على الأتباء وما لايجوز ٤٢ - البرية في النقض على الأشعري ٤٣ - نقض التكتيت على يحيى ابن عادي ٤٤ - حجاج بن الأعفال ٤٥ - استحقاق أئم ٤٦ - الامامة ٤٧ - الزبينة ٤٨ - السؤال والجواب ٤٩ - الكونان ٥٠ - نقض استحقاق النعم في الرد على أبي هاشم ٥١ - تحريم المكاسب ٥٢ - الحظر والآبحة ٥٣ - مسائل أحمد بن إبراهيم البصري ٥٤ - مسائل أبي جابي ٥٥ - جوامع العلم في التوحيد ٥٦ - صفات النفس ٥٧ - شرح الأسماء والصفات لأبي علي ٥٨ - الأروا ٥٩ - نكت الزيادة ٦٠ - المعلوم والمجهول والنفي والاثبات ٦١ - الأسباب ٦٢ - الحقيقة والمجاز ٦٣ - نقضات الاجتهاد ٦٤ - اجناس في استحقاق النعم ٦٥ - مجالس ابن الناصر ٦٦ - مسائل أبي علي بن الناصر في علم القرآن ٦٧ - نكت الأصول ٦٨ - الإصلاح (الكبير) ٦٩ - الإصلاح (الصغير) ٧٠ - تهذيب الإصلاح ٧١ - المسائل والجواب في الإصلاح الواردة من مصر ٧٢ - المسائل في التلخيص من الكلا ٧٣ - ابن الجبل ٧٤ - أصول الجبل ٧٥ - أصول الفقه ٧٦ - الرد على الحيرة ٧٧ - المنطق ٧٨ - الرسائل في الكلام ٧٩ - التقاير ٨٠ - مسائل أبي العلاء ٨١ - مبادئ العلوم ٨٢ - المباحث ٨٣ - الموهبة ٨٤ - الصفات (كتاب صغير) ٨٥ - العلوم ٨٦ - الأوامر ٨٧ - الأسماء والصفات ٨٨ - الفل ٨٩ - العوض ٩٠ - أملة التوحيد ٩١ - التوبة ٩٢ - مقالة المبرزة ٩٣ - الأخبار والتعريف ٩٤ - تفصيل علي ٩٥ - الرد على من قال بالاحوال ٩٦ - الرد على المسائل البغدادية لأبي هاشم ٩٧ - التعليق ٩٨ - الطبايع ٩٩ - الأمالي (له) ١٠٠ - الحدود الأكبر ١٠١ - الحدود الأصغر

وأكثر هذه المعنونات مفقود طويحت به يد الزمان، والملاحظ أنها ما بين تأليف مستقل، أو تعليق، أو تعقيب ورد على كتب غيره من الأئمة، أو شرح لها أو اختصار<sup>(٤)</sup>.

#### التأليف في الحدود

ليس وضع الحدود للمعاني النحوية عملاً ابتداءً يوضح كتب مستقلة في الحدود النحوية، إنما نشأ مع نشأة الدراسات النحوية واللغوية لأن غاية الدراسة هي معرفة الشيء والتعريف به للدارسين من طريق حته، لذلك نجد في كتب النحو واللغة محاولات لوضع الحدود والتعريفات للمعاني النحوية، وكانوا في كتب النحو يبتدئون بعد الكلام، ثم حد أجزاءه، فحقوا الاسم والفعل والحرف، ثم أصبح وضع الحدود مستقل في كتب منفردة كما فعل الروماني في (الحدود الأكبر) و (الحدود الأصغر)<sup>(٥)</sup> واستمر التأليف فيها إلى عصر متأخرة، فنجد منها في القرن العاشر (شرح الحدود النحوية) للفاكهي، وهناك كتب في الحدود عازلة مسطوطة<sup>(٦)</sup>.

ولعل أكثر مبادئ العلوم قرناً من التحديد والحدود هي الفلسفة، وذلك لأنها تعنى بمعرفة كنه الأشياء وحقائقها، فتهتم لذلك بحثها، يقول الزجاجي: ... إن الفلاسفة الذين هم مدعن هذا العلم - اعني معرفة الحدود والتعريف والخواص - وما أشبه ذلك ...<sup>(٧)</sup> ولقد وضع أهل الفلسفة والمنطق والكلام من المسلمين كتباً في الحدود والرسم، منها

(الحدود) لجابر بن حيان، و(الحدود والرسوم) للكندي، و(الحدود الفلسفية) للخوارزمي الكاتب، و(الحدود) لابن سينا، و(الحدود) للغزالي، و(كتاب الجهن في شرح الفاظ الحكماء والمفكرين) لسيف الدين الامدي<sup>(١٠٠)</sup>، و(التعريفات) للشريف الجرجاني، وتكلموا على قوائم الحدود، وبيان الحاجة الى الحد، ومادة الحد وصورته، وترتيب طلب الحد بالسؤال، وطريق تحصيل الحدود، وتكلموا على انواع الحدود، وهي: حقيقي او رسمي او لفظي، والحد الاكبر<sup>(١٠١)</sup>، والحد الاصغر<sup>(١٠٢)</sup>، والحد الاوسط.

«حدوا الحد بأنه «القول الدال على ماهية الشيء»، أي على كمال وجوده الذاتي، وهو ما يتحصل له من جهته القريبة وفصله<sup>(١٠٣)</sup> وبيئته الغرض من الحد: «واعلم ان الغرض بالحد هو الاحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة، حتى لا يخرج منه ما هو فيه ولا يدخل فيه ما ليس منه، لذلك صار لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً... ولذلك قيل في الحد انه لا يحتمل الزيادة والنقصان، وان الزيادة فيه نقصان من المحدود، والنقصان منه زيادة في المحدود<sup>(١٠٤)</sup>».

واستعملوا وضع الحدود، يقول الكندي في (الحدود والرسوم): «لكن الاحاطة بحدود الاشياء ورسموها صيغة المسالك، غير المولفة<sup>(١٠٥)</sup>»، ويقول ابن سينا في (الحدود): «... علماً بأنه كالأمر المعطى على البشر سواء كان تحديداً او رسماً، وان المقدم على هذا بجرأة وثقة لتحقيق ان يكون شيء من جهة الجهل بالمواد التي منها تقصد الرسم والحدود<sup>(١٠٦)</sup>».

ولصعوبة وضع الحدود، وفضل الحدود لأنها تجمع صفات الاشياء بأعين الوجود، وأوضح الطرق والتعريفات، كانت أهمية كتب الحدود، يقول جابر بن حيان عن كتابه (الحدود): «واعرف قدر هذا الكتاب، فلو قلت ان ليس في جميع كتبنا هذه الخمسمائة كتاب المقتصر عنه في الشرف لغت حدّاً، فإذا كانت كتبنا هذه اشرف من جميع ما لنا وأبهر وأجمل منها وأفضل لما فيها من علوم ساداتنا، ومن جميع ما للناس غيرها، فقد صار هذا الكتاب الفضل من جميع ما في العالم من الكتب، لغا وغيرنا، بجمعه حقائق ما في هذه الكتب على أبن الوجود، وأصبح الحدود، وأوضح الطرق، فأعلم لذلك<sup>(١٠٧)</sup>».

وقد تكلم النحاة على الحدود كاهل المنطق والفلسفة، وعرفوا الحد بأنه «الدال على حقيقة الشيء»<sup>(١٠٨)</sup> وقالوا: «إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتتافر، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحله، ولكن ربما اختلفت الفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود، كما يوجد الحد ثارة من الأجناس والفصول، وتارة من المواد والصور، لأن المادة تشاكل الجنس، والصورة تشاكل الفصل<sup>(١٠٩)</sup>»، وقالوا ان الحد يجب أن يكون مساوية للمحدود، وأنه يلزم الاحتراز عن تعريف الشيء بنفسه<sup>(١١٠)</sup>، وراعوا في الحد أن يكون جاسماً مانعاً منهم<sup>(١١١)</sup>، «وتعني بالجامع كونه متشاكلاً لجميع أقرانه إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه أبياً لدخول غيره فيه<sup>(١١٢)</sup>»، ويؤيدون أن النحويين كالمناطقة والفلاسفة يختلفون في الحد الموضوع لشيء معين<sup>(١١٣)</sup>، ومع هذا التشابه في المنهج إلا أنهم راعوا خصوصية الحدود النحوية، وضرورة بعدها عن كلام المنطقيين، لأن غرض هؤلاء غير غرضهم، ويقول الزجاجي في «حد الاسم»: الاسم في كلام العرب ما كان مفاعلاً أو مفعولاً

أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البنية. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأننا له قصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حذوه حذاً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال بالاتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من الفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومقارنهم غير مقارننا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو أن، ولكن وما أشبه ذلك<sup>(١١٤)</sup>».

والذي نعرفه من كلام الزجاجي أن الحدود النحوية تأثرت بكلام أهل المنطق على يد طائفة من النحويين ممن اشتغلوا بهذا العلم فغفلوا في المسائل النحوية من خلال آفاتهم، وتضمن في كتب أهل الفلسفة والمنطق تأثر الحدود النحوية والبلاغية التي تختلط في كتبهم مع غيرها من حدودهم الفلسفية بطبيعة علومهم فغفروا في كتبهم من حدود النحو

الموضوع، هو الذي يسميه النحويون المبتدأ وهو الذي يقتضي خبراً، وهو الموصوف<sup>(١١٥)</sup>.

والحمول، هو الذي يسميه النحويون خبر المبتدأ وهو النسبة، ومثال ذلك في قولنا: «زيد كاتب» فزيد هو الموضوع، وكاتب هو الحمل، بمعنى الأخير<sup>(١١٦)</sup>.

والإضافة، وفي نسبة الشيلين يقاس أحدهما إلى الآخر، كالآب والابن، والعميد والولي، والخال والأخ، والشريك والشريك<sup>(١١٧)</sup>.

فالاسم هو كل لفظ مفرد يدل على معنى ولا يدل على زمانه المحدود، كزيد وخالد.

والكلمة، هي التي يسميها أهل اللغة العربية «الفعل»، ونحن عند المنطقيين: كل لفظ مفرد يدل على معنى ولا يدل على زمانه المحدود، مثل مشى ويمشي ويسمى، وهو ماش.

هو ما ترتب من اسم وكلمة<sup>(١١٨)</sup>.

لقد تأثرت الحدود النحوية بمفولات الفلسفة والمنطق، فكانت - في نظر الزجاجي - بعيدة عن طبيعة النحو، وهذه التهمة وجهها. أخرون إلى حدود الرماني النحوية، فلم يست كلها بالمعاني النحوية المحضة<sup>(١١٩)</sup>، والحق أن الحدود لدى الرماني تأثر بطبيعة العلوم التي اشتغل بها، وكان له موقف من أمر تشاكل المعارف والعلوم وأخذ بعضها من بعض، منع أنه - كالزجاجي وغيره - كان يعني حقيقة أن صناعة النحو لا ينبغي أن يدخلها ما كان من صناعة غيرها، ولكن إذا احتيج في صناعة النحو إلى غيره، فينبغي أن يلجأ إليه، ففي شرحه لكتاب سيبويه نجده إذا رأى سيبويه يمتدح في الكتاب لشيء ليس من النحو، ويعتذر لتصرف سيبويه، ويذكر العلة في إيراد ما أورده ويبين الصلة بينه وبين النحو، ومن تلك وقوفه عند ما أورده سيبويه في (باب الظروف التي تحتاج إلى تفسير) حيث قال: «لم أشكل - أي سيبويه - في هذا الباب تفسير الغريب وليس من صناعة النحو؟» ثم أجاب عن ذلك بقوله: «وإنما أدخل في هذا الباب تفسير الغريب للحاجة إليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الإعراب»، فنجري على طريق التبع للغرض، فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها كمثل هذه العلة على هذا الوجه<sup>(١٢٠)</sup>، ولولا هذه الحاجة

« لم يصلح تسمي العربية في أبواب النحو لانه تخليط بالداخل صناعة في صناعة غيرها. »<sup>(١٢٦)</sup> وهذا « على الرماني عمل سبويه وتفسيره للعريب وهو يبحث في النحو. بل وضع قاعدة عامة فسمتها رأيه في تداول الاستناعات أو العلوم ومتى ينبغي له أن يكون<sup>(١٢٧)</sup> » فلا ينبغي للمعارف أن تتمركز عن بعضها وتتكامل إلا كان تعاونها عاملاً في خدمتها.

ولمّا وجد أن أحد المعاني النحوية لا ينفذ إلى كنهها إن تجرد من النظر العقلي والمنطق، ونتيجة لتأثر النحو لديه بغيره من المعارف، لجده في عبثه يصفه بسلوك أهل الفلسفة والمنطق « لسلوك النحاة، لحدود النحاة لا تعرف بحقيقة المعرف وكنهه، إنما تمثل له، فسبويه، مثلاً، يعرف الاسم بقوله: « فالاسم: رجل، وفرس، وحائلاً<sup>(١٢٨)</sup> » وعندما اعترض الزجاجي على حدود النحويين التي اختلطت بالمنطق، جاء تعريفه كتعريف سبويه، فهو يستل للاسم بأنه ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقفاً في حيز الفاعل والمفعول به، أي أنه يعرف به بذكر اعراضه ومقتضاه، لا بما هيته وكنهه، وهذا ما يسميه أهل المنطق برسم الشيء، وهم يميزونه من حد الشيء الذي به يأخذون « الحد قول دال على ماهية الشيء، والرسم هو القول المؤلف من اعراض الشيء وخواصه التي تخصها جعلتها بالاجتماع وتساوية<sup>(١٢٩)</sup> » ويعملون « مؤالخصون إنما يعملون من الحد تصور كنه الشيء وتمثل حقيقته في تصويرهم لا بحدود التمييز<sup>(١٣٠)</sup> » فتعريف سبويه والزجاجي تمييز للشيء، وتعريف الرماني تصور لكنهه وماهيته، ولقد قالوا أن تصور ماهيته يعني تمييزه في النهاية، « ولكن مهما حصل التصور بكنهه تبعه التمييز، ومن يطلب التمييز المجرد يقتنع بالرسم<sup>(١٣١)</sup> » فالرماني، أراد، إذن، أن يعرف بكنهه المحدودات التي عرف بها في كتابه، واستعان على التعريف بما هيته بتفانته الواسعة التي كان للمنطق والكلام فيها نصيب كبير، فنظر من خلالها، أما التصريح بأنه لا ينبغي أن يدخل صناعة النحو ما كان من صفة لغة فيعني عنده أن لا يدخلها الشيء الكثير الذي يضرها فتتحول إلى صناعة غيرها، إلى المنطق والفلسفة، وبسبب نظرة الرماني هذه كان حالة متفردة ومنهجاً جديداً دافع عنه أصحابه: « وما على من عيسى فعاني الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق يعيب به إلا أنه لم يسلك طريق واضح المنطق، بل الفرد صناعة وأظهر براعة<sup>(١٣٢)</sup> ».

### وصف المخطوطة ومنهج التحقيق

رسالة «الحدود في النحو» هي من نسخة خطية اشتملت على رسالتين، وهي أولى هاتين الرسالتين، أما الأخرى، فهي «منازل الحروف، والافتتان لأبي الحسن علي بن عيسى السمرماني». وعدد صفحات الرسالة ثلاث وعشرون صفحة، في كل صفحة ثمانية عشر سطراً، وقد أخذ فأسخها بنظام التقوية، ولم يشكل النص، ويكتوب في نهايتها أن ياقوت قد أنسخها عن أصل قديم بخط عمر بن أبي عمر السجزي الذي قرأه على مصنفه الرماني، ونحن نعتقد أن عمر بن أبي عمر السجزي هذا وعمر بن أبي عمر السجستاني الذي خط الرسالة الثانية «منازل الحروف»، هما شخص واحد، إلا أن تكافؤ أصاب اللقب في إحدى المخطوطتين، فجاء ناسخ قرأ الاسم التالف قراءه فجعله لشخص آخرتان: أما ياقوت فهو ياقوت الحموي أبو عبد الله بن عبد الله الرومي الجلس والمولد، الحموي المولى، البغدادي الدار، وقد أصر من بلاده

صغيراً وأتاعه ببغداد تاجر يعرف بعسكر ابن أبي نصر إبراهيم الحموي وجعله من الكتاب لينتفع به في ضبط تجارتهم، وكان مولاه بعسكر لأبي الحسن الخط ولا يعلم شيئاً سوى التجارة، وقد قرأ ياقوت النحو واللغة، وعندما وقعت بيته وبين مولاه نبوة أبده عنه فاشتغل بالنسخ بالاجرة، وهو صاحب التصانيف المعروفة «معجم البلدان» و«معجم الشعراء» و«معجم الأدباء» وغيرها، وقد توفي في سنة ست وعشرين وستمائة<sup>(١٣٣)</sup>. ولقد ذكره الدكتور إبراهيم السامرائي في تحقيقه بأنه ياقوت الرومي<sup>(١٣٤)</sup>. وفي تحقيق الدكتور مصطفى جواد، ورد ذكر «ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي» في نهاية رسالة أحمد بن فارس (تمام فصيح الكلام) التي ضمنها كتابه مع مخطوطتي الرماني، وعرف به في الهامش<sup>(١٣٥)</sup>. ولم يذكر أن ياقوت الذي ورد اسمه مجرداً في نهاية مخطوطتي الرماني هو ياقوت الحموي، وكأنه كان مطمئناً إلى هذا لأن ناسخ إحدى المخطوطات الثلاث هو ناسخها جميعها، لأنها تضمنها نسخة خطية واحدة كما ذكر. وقد ذكر الدكتور مازن المبارك نسخة المخطوطة (الحدود في النحو) أطلع عليها ضمن مجموع مخطوط في مكتبة الآثار العامة ببغداد نقلها محمد بن طاهر السماوي عن نسخة بخط ياقوت وقد جاء في آخرها: «هذا آخر كتاب الحدود المستنسخ من خط عمر بن أبي عمر السجزي وأصله الذي قرأه على مصنفه علي بن عيسى الرماني وكتبه ياقوت، وفرغ من خط ياقوت الحموي محمد بن طاهر السماوي في النصف سنة ألف وثلاثمائة وثمان وثلثين حامداً مصلحاً مسلماً مستغفراً<sup>(١٣٦)</sup>». ولولا هذه التأكيدات التي تعين ياقوت الذي ورد اسمه مجرداً في نهاية رسالتي الرماني - بأنه ياقوت الرومي السجزي - لكان هناك احتمال لأن تكون ياقوتاً آخر ممن عرفوا بالخط والنسخ ممن تذكرهم المصادر، فهذان أبو القدر ياقوت بن عبد الله الرومي الملقب مهذب الدين الشاعر المشهور، الذي كتب خطاً حسناً، والذي توفي في سنة اثنين وعشرين وستمائة<sup>(١٣٧)</sup>. وهناك أبو القدر ياقوت بن عبد الله الموصلي الكاتب الملقب أمين الدين والذي كتب الكثير وانتشر خطه في الأقاليم، وكان في نهاية الحसन ولم يكن في آخر زمانه من يقاربه في حسن الخط ولا يؤدي طريقة ابن الجواب في النسخ مثله، وقد توفي في سنة ثمانين عشرة وستمائة<sup>(١٣٨)</sup>.

ولقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي في تحقيقه إلى أن المخطوط - وهو نفسه المخطوط الذي حققه<sup>(١٣٩)</sup> - هو بخط ياقوت الرومي نفسه، وبنى الصحيح أنه منسوخ عن خط ياقوت، فلقد وجدنا في نهاية رسالة الرماني «منازل الحروف» وهي الرسالة الثانية التي تضمنها النسخة التي حققها مانص: «وجد على ظهر كتابي الرماني بخط ياقوت ماصوته، قرأت على الشيخ أبي الحسن علي بن موسى أبيه الله تعالى جميع هذا الكتاب، ووفيت عنه لخمس خلون من المحرم سنة ثلثمائة وأحدى وثمانين بمدينة السلام...» وهو مكتوب بالخط نفسه الذي افترضنا أنه خط ياقوت ولا يصح أن يكتب ياقوت عن نفسه أنه وجد هذا بخط ياقوت، وإنما يقوله ناسخ آل إليه خط ياقوت، ولقد أشير إلى أن هناك نسخاً نسخت عن خط ياقوت، فذكر الدكتور مصطفى جواد أن نسخة حديث الخط بيد أحد الخطاطين البغداديين وأنها نسخت قبل أكثر من ثلاثين عاماً - بحسب اطلاعه - من تاريخ كتابته لمقدمة كتابه، وهو العام ١٠٦٨<sup>(١٤٠)</sup>. وذكر الدكتور مازن المبارك النسخة التي أنسخها عن خط ياقوت محمد بن طاهر السماوي في سنة ألف وثلاثمائة وثمان وثلثين،

كما نذكرنا ، وهناك امر آخر يؤكد انها ليست بخط ياقوت نفسه ، وهو ان النص يحتوي على قدر غير يسير من الاضطراب والخلط ، ولهذا تكررت بعض التكريرات ، وجاء بعض الكلام غير مفهوم لانه سقط منه بعضه ، وجاء احياناً وهو على خطأ واضح في تفسير المسائل النحوية ، وهذا لا يمكن ان يفسر بجهول الرمانى بالحق ، ولا بجهول ياقوت ، وهو على ما ذكرنا من شأنه وتخصصه للمعارف التي منها اللغة والنحو ، ولو كان الخط خطه لالتبه الى ما في النص من خطأ واضطراب لافتقر الى انه اصاب النسخة التي كتبها عمر بن ابي عمر السجزي ، وانما قصده بما اصاب النسخة التي كتبها ياقوت من نسخة السجزي من خرم وتلف ، وبعد ان مضى على كتابتها حين من الدهر ، جاء ناسخ المخطوطة التي بين ايدينا ، فمد الى نقل ما وجدته سالماً من النسخة الاصلية ، وضمه الى بعضه ، فجاء ناقصاً مضطرباً غير قابل على تمييزه .

• • •

تكررت المسابر القديمة للرمانى كتابين في الحدود ، هما (الحدود الاكبر) و(الحدود الاصغر) ، ويرجع بعض الباحثين ان يكون (الحدود الاصغر) هو هذا المخطوط الذي نسخته<sup>(١١)</sup> ، وهذا ما نرجحه لانه اصغر من ان يوصف بالاكبر ، وعلى هذا يكون كتاب (الحدود الاكبر) قد ضاع فيما ضاع من آثار الرمانى الكثيرة ، ولقد عرف الرمانى بتأليفه في الحدود حتى سمي بصاحب (الحدود)<sup>(١٢)</sup> ، اما عنوان مخطوطتنا (الحدود في النحو) فهو من ناسخ المخطوطة<sup>(١٣)</sup> ، ولقد نشر الشيخ محمدحسن آل ياسين هذه المخطوطة مع مخطوطة « مسائل الحروف » قبل اكثر من ثلاثين عاماً في بغداد<sup>(١٤)</sup> .

### ( ١ ) هوامش الدراسة

- ( ١٦ ) ( الحدود ) لابن سينا / ( ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب ) ص ٢٢٩
- ( ١٧ ) ( الحدود ) لجابر بن حيان / ( ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب ) ص ٦٦٥
- ( ١٨ ) ( الحدود والرسوم ) للكندي / ( ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب ) ص ١٨٩
- ( ١٩ ) ( الحدود ) لابن سينا / ( ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب ) ص ٢٢١
- ( ٢٠ ) ( الحدود ) لجابر بن حيان / ( ضمن المصطلح عند العرب ) ص ١٧٠
- ( ٢١ ) ( الايضاح في علم النحو ) ص ٤٦
- ( ٢٢ ) ، ينظر ، ( مقتضب العلوم ) ص ٢٠٥ - ٢٠٦
- ( ٢٣ ) ينظر تعريف الفاكهي له في : شرح الحدود النحوية ، ص ٢٩
- ( ٢٤ ) مقتضب العلوم / ص ٢٠٥
- ( ٢٥ ) ، ينظر ، ( الايضاح في علم النحو ) ص ٤٧
- ( ٢٦ ) ( الايضاح في علم النحو ) ص ٤٨
- ( ٢٧ ) ( الحدود الفلسفية ) للفيروزابي الكاتب / ( ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب ) ص ٢١٦
- ( ٢٨ ) ( المصطلح السابق ) ص ٢١٨
- ( ٢٩ ) نفسه / ص ٢٢
- ( ٣٠ ) ، ينظر ، ( البصائر والاختار ) ص ١٧١ و ( مجمع الادباء ) ص ١٨٠ - ١٨١ و ( الرمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه ) ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ و ( رسائل ابن الفلكي ) ص ١٧ ، ٦٦
- ( ٣١ ) ( الرمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه ) ص ٢٤٨ ونص الرمانى من ( شرح الرمانى على كتاب سيويه ) ٢ / ١ / ٢٩

- ( ١ ) ( رسائل في النحو واللغة ) حلقها مع يوسف بطروب مسكوني .
- ( ٢ ) ( رسائل في اللغة )
- ( ٣ ) ينظر ، « ذرة الادباء في طبقات الادباء » ص ١٥٠ / ص ١٨٩ و « مجمع الادباء » ص ١٧٢ - ١٧٤ و « مجمع الجواري » ص ٢٥٠ ، ص ٦٦ - ٦٧ و « انباء الرواة على انباء النحاة » ص ٢٩٥ / و « نشرات الذهب في اخبار من ذهب » ص ١٠٩ / و « بقية الوفاء في طبقات الفحول والنحاة » ص ١٨٠ - ١٨١ / و « معاني الحروف » من دراسة المحقق - ص ١٢١ ، ١٢٢
- ( ٤ ) « مجمع الادباء » ص ١٨٠ / ص ٣٥
- ( ٥ ) ( المصطلح السابق ) ص ١٤٠ / ص ١٧
- ( ٦ ) ينظر ، « الرمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه » ص ١٢ ، ١٣ ، ١٦ - ٢١ ، ٤٥ ، ٤٦
- ( ٧ ) ينظر ، « الانتاج والمؤاتاة » ص ١٢٣
- ( ٨ ) ينظر ، « نشرات الذهب في اخبار من ذهب » ص ١٠٩
- ( ٩ ) ينظر ، « معاني الحروف » ص ١٧ - ٢١
- ( ١٠ ) ينظر ، « مجمع الادباء » ص ١٨٠ / ص ٧٥ و « بقية الوفاء في طبقات الفحول والنحاة » ص ١٨١ وقد ذكرها ابو البركات الانباري في ( ذرة الادباء في طبقات الادباء ) ص ١٨٩ باسم ( الحدود الاكبر ) و ( الحدود الاصغر )
- ( ١١ ) ينظر ، « فهرست مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض » ص ٨٥
- ( ١٢ ) ( الايضاح في علم النحو ) ص ٤٦
- ( ١٣ ) جملة الدكتور عبد الامع الاعظم في كتابه ( المصطلح الفلسفي عند العرب ) مخطوطة ناسخة لها .
- ( ١٤ ) ( ١٥ ) من هذين المصطلحين ربما اخذ الرمانى عنواني كتابيه في الحدود اللذين لقرنا اليهما .



ينظر « رسائل في البصير والجملة » ص ١ ، وهي تختلف مع نسخة في مسائل  
يسيرة بغيرها في الهامش .  
( ٤١ ) ينظر « وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان » ص ١٢٢ ، ١٢٥  
( ٤٢ ) ينظر المصدر السابق ، ص ١١٩ ، ١٢٢  
( ٤٣ ) تألفنا من هذه من خلال وصلة المكتوب السامرائي للمخطوط ، ومن  
خلال الصلحتين الاول والاخير من المخطوط اللتين اولفهما مع تصحيحه .  
( ٤٤ ) ينظر « رسائل في النحو والجملة » ص ١  
( ٤٥ ) ينظر « رسائل في النحو والجملة » ص ١٢ و « رسائل في اللغة »  
ص ١٢  
( ٤٦ ) ينظر « المصادر والذخائر » ص ١٧١  
( ٤٧ ) ينظر « رسائل في اللغة » ص ٦٦  
( ٤٨ ) ينظر المصدر السابق ، ص ١٦ ، ١٧

( ٤٩ ) شرح الرماني على كتاب سيبويه ١ / ٢ / ٤ . والنسب من ( الرماني  
النحوي ... ) ص ٢٤٩  
( ٥٠ ) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٢٢٠  
( ٥١ ) الكتاب ، ص ١٠٠ ، ص ١٢٣  
( ٥٢ ) ( الحدود ) للقرائي / ( حسن المصطلح الفلسفي عند العرب ) ص ٣٩٨  
( ٥٣ ) الامتاع والملائمة ١٠٠ / ص ١٢٣  
( ٥٤ ) ينظر ، « وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان » ص ٩٠ / ص ١٢٧ ،  
١٢٩ ، ١٣٩  
( ٥٥ ) تنظر « رسائل في اللغة » ص ١٧  
( ٥٦ ) ينظر « رسائل في النحو والجملة » ص ٣٦  
( ٥٧ ) ينظر « الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه » ص ٨٩ وذكر  
المكتوب مصطلحي جواد ان هذه نسخة للمخطوط الذي الاستاذ مهناجيل جواد

كتاب  
الحدود في النحو  
للرماني

بسم الله الرحمن الرحيم

« لله الامر من قبل ومن بعده »



باب الحد لمعاني الاسماء التي يحتاج اليها في النحو

وهي القياس والبرهان والبيان والحكم والجملة والاسم والفعل والحرف والاعراب والبقاء والتغيير والتصريف والفرض والسبب  
والمعرفة والذكرة والمفرد والجملة والتثنية والجمع والمرفوع والمنصوب والمجوز والتوابع والصفة والبذل والنسق والحال والتمييز  
والإضافة والمصدر والاشتقاق والمظهر والمضمر والغائبة والعامل والحذف والذكر والمقيد والاستثناء والحقيقة والمجاز والجنس  
والنوع والقوة والضعف والتخفيف والترجيح والمقصود ١٣ / والممدود والمكرر والمؤنث والنظير والتقيض والتقدير والتحقيق والاصل  
والفرع والمطرود والمناذر والخبر والاستفهام والجزاء والجواب والمستقيم والمحال<sup>(١)</sup> والمعارض واللازم والشروط<sup>(٢)</sup> والمعنى واللفظ والكلام  
والفرض<sup>(٣)</sup> أو الداعي والمصارف والاستعارة والحقيقة والمادة والمترتبة<sup>(٤)</sup> والمأنسة والخاصة والغني<sup>(٥)</sup> والمحتاج والعظيم والحقيق والحادث  
وشم حدود باب الموصولات .

باب الحدود -

القياس<sup>(٦)</sup> : الجمع بين أول وثان يقتضيه ، في صفة الأول صحة الثاني ، وفي نساء الثاني فساد الأول . البرهان<sup>(٧)</sup> : بيان أول عن حق  
يظهر فيه أن الثاني حق . البيان<sup>(٨)</sup> : اظهار المعنى للنفس كاظهار الرؤية للشخص . الحكم<sup>(٩)</sup> : خبر مما تقتضيه الحكمة مما فيه  
الفائدة . العلة<sup>(١٠)</sup> : تغيير المحلول عما كان عليه<sup>(١١)</sup> . الدلالة : اظهار المحلول عليه . الاسم<sup>(١٢)</sup> : كلمة تدل على / ١٤ / معنى من غير  
اختصاص بزمان دلالة البيان<sup>(١٣)</sup> . الفعل<sup>(١٤)</sup> : كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الافادة . الحرف : كلمة لاتدل على معنى الا مع  
غيرها مما معناها<sup>(١٥)</sup> في غيرها<sup>(١٦)</sup> . وحذار<sup>(١٧)</sup> : اسم لانه يدل دلالة البيان . الاعراب : تغيير آخر الاسم بما ملأ<sup>(١٨)</sup> . البناء : لزوم آخر  
الكلمة<sup>(١٩)</sup> يسكون او حركة . التغيير<sup>(٢٠)</sup> : تغيير الشيء على خلاف ما كان بانقلابه عما كان . التصريف : تغيير الشيء في جهات  
مختلفة<sup>(٢١)</sup> . الفرض : مقصد يظهر فيه وجه الحاجة اليه ، والمنفعة به ، وله اسباب تطلب من اجله ، فالفرض في النحو ، تعيين صواب  
الكلام من خطئه<sup>(٢٢)</sup> ، على مذهب العرب بطريق القياس . السبب<sup>(٢٣)</sup> : عمل يؤدي الى الفرض ، والفرض أول ، فالطلب آخر في السبب .  
المعرفة : المختص بشيء دون غيره ، علامة لفظية ، والعلامة اللفظية على وجهين : علامة موجوبة وعلامة مقيدة ،  
فالموجوبة / هـ / الالف واللام ، والمقيدة في ثلاثة اشياء : الاسم العلم والمضمر والمجهول<sup>(٢٤)</sup> . الفكرة : المشترك بين الشيء وغيره في  
موضع<sup>(٢٥)</sup> . المفرد : هو المتكبر وحده من اسم وفعل وحرف . الجملة : هي المبنية من موضوع<sup>(٢٦)</sup> ومحمول<sup>(٢٧)</sup> للفائدة<sup>(٢٨)</sup> . التثنية :  
صفة مبنية من الواحد للدلالة على الاثنين . الجمع : صيغة مبنية من الواحد للدلالة على العدد الزائد على الاثنين . المرفوع : كلمة  
عمل فيها عامل الرفع . المنصوب : كلمة عمل فيها عامل النصب . المجزئ : كلمة عمل فيها عامل الجزأ<sup>(٢٩)</sup> . التوابع : هي الجارية على  
أعراب الاول ، وهي خمسة : التأكيد والصفة ويعطف البيان والبذل<sup>(٣٠)</sup> والنسق . الصفة : قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري  
عليه مختص به<sup>(٣١)</sup> . البذل : قول يترد في موضع الأثرى . النسق : تتبع للأول على طريق الشركة . الحال : انقلاب المعنى في صفة الذكرة  
عما كان عليه للزيادة في الفائدة / ١٦ / التمييز : تبين الذكرة المفسرة للمبهم . الإضافة : اختصاص أول بقارئ<sup>(٣٢)</sup> داخل في اسمه كالجزء

منه . المصدر : أسم لحادث يوجد فيه الفعل . الاشتقاق : اقتطاع<sup>(٣٦)</sup> فرع من أصل يحور في تصاريفه<sup>(٣٧)</sup> على الأصل . المظهر : هو<sup>(٣٨)</sup> المفعول عليه باسمه<sup>(٣٩)</sup> على غير جهة الراجع الي ذكره . المختص<sup>(٤٠)</sup> : المفعول عليه<sup>(٤١)</sup> على جهة الراجع الي ذكره . الفائدة<sup>(٤٢)</sup> : الدلالة على القطع بحد الجائزين فيما يحتاج اليه<sup>(٤٣)</sup> . عامل الاعراب : هو موجب لتفسير في الكلمة على طريق المقابلة لاختلاف المعنى<sup>(٤٤)</sup> . الحذف : اسقاط كلمة ويخلف منها يقيم مقامها<sup>(٤٥)</sup> . الذكر : وجود كلمة على جهة التذكير بالمعنى . المركب : هو المركب من كلمتين بمقولة اسم واحد في شدة الانقطاع<sup>(٤٦)</sup> . المقيد<sup>(٤٧)</sup> : هو الموصول بما يعين المعنى . المطلق : هو المجرد مما يعين المعنى<sup>(٤٨)</sup> . الاستثناء : اخراج بعض من كل<sup>(٤٩)</sup> بمعنى الا . الحقيقة : الدلالة على المعنى من غير جهة الاستعارة . المجاز : تجاوزه / ٧ / الأصل الى الاستعارة<sup>(٥٠)</sup> . الجنس : صنف يضم معنى مشترك<sup>(٥١)</sup> . وينقسم الى انواع مختلفة<sup>(٥٢)</sup> . الفروع : احد اقسام الجنس المختلفة كالحَيوان<sup>(٥٣)</sup> والانسـان . والجنس يُحمل [ عليه ]<sup>(٥٤)</sup> نوعه كقولك كل انسان حيوان . والجمع لا يحمل على واحد . كقولك : كل نمر أنفـار . لانه على تقدير كل رجل رجال ، وكل نمر نمر . وواحد الجنس ، نوع . القوة<sup>(٥٥)</sup> : خاصة يمكن بها ما لا يمكن بما هو تقريظ صفتها . فالاسم أقوى من الفعل لانه يمكن ان يستغنى<sup>(٥٦)</sup> بالاسم عن الفعل في الفائدة ، ولا يمكن ان يستغنى بالفعل . والبيان عن الشيء في عينه أقوى من البيان عنه في الجملة لانه يمكن الإشارة اليه [ إن ] كان مفرداً<sup>(٥٧)</sup> . ولا يمكن بالجملة . والفعل أقوى في العمل من الاسم لانه يمكن ان يُثـل به على أنه عامل في . وضع يقع فيه وليس ذلك في الاسم . الضمف : نقصان القوة عن الحد الذي<sup>(٥٨)</sup> هي عليه . والناظر<sup>(٥٩)</sup> : اضعف من المطرد في البيان . التخفيف : / ٨ / تسهيل ما يتكـل على اللسان او في الطباع<sup>(٦٠)</sup> . الترخيم : حذف آخر الاسم في النداء . المعنود : هو المختص بمد الصوت في آخره . المقصور : هو المختص بالفتحة مفرد في آخره كقولك : الهواء هو الهـو ، والهوى هو النفس<sup>(٦١)</sup> . المذكر : الخالي من علامة التأنيث في اللفظ والتقدير . المؤنث : الكائن بعلامة التأنيث في اللفظ والتقدير . والمؤنث الحقيقي هو المختص بقرع الانثى والمذكر الحقيقي هو المختص بفرج الذكر . النظير<sup>(٦٢)</sup> : هو الشبيه بما له مثل معناه ، وان كان من غير جنسه<sup>(٦٣)</sup> كالنقل<sup>(٦٤)</sup> المتعدى نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل وفي الاشتقاق من المصدر ، وغير ذلك من الوجوه نحو استنار الضمير وعمله في الظروف والمصدر والحال . التقيض : هو المنافي لما نافاه بانهما لا يجتمعان في الصحة وهو على وجهين احدهما على طريق الإيجاب ، والاخر على طريق السلب . نحو : موجود [ و ] معدوم [ و ]<sup>(٦٥)</sup> واللاحق : / ٩ / موجود [ ] ليس بموجود . التقدير : المختص بأن المعنى فيه على خلاف ما هو به كما ان الكذب الخبر عن الشيء بخلاف ما هو به . والمعنى المختص يحتاج اليه للبيان عن حق . وكل كذب مُتَقَرَّر ، وليس كل مقدر كذباً . المحقق<sup>(٦٦)</sup> : هو المختص بأن المعنى فيه على ما هو به ، كالصديق الذي هو خير مضمونه على ما هو به . الأصل<sup>(٦٧)</sup> : اول بيتي عليه تان . الفرع<sup>(٦٨)</sup> : تان بيتي على أول . المطرد : الجاري على الظاهر . النادر<sup>(٦٩)</sup> : الخارج عن<sup>(٧٠)</sup> النظائر الى قلة في بابه . الخبر : كلام يجوز فيه صلق أو كذب . الاستفهام : طلب الفهم . الاستخبار : طلب الخبر . الجزء : المستحق بالصل من الخير والشر وهو جواب الشرط . المستقيم<sup>(٧١)</sup> : هو المستمر في جهة الصواب . المحال<sup>(٧٢)</sup> : هو المختص بالنناقض الذي فيه . العاوض : هو المار على طريق النادر . اللازم : هو المار على طريق المطرد . الحسن<sup>(٧٣)</sup> : هو المختص في نفس الحكيم . المقوي له ياته المتكوره في نفس الحكيم . الجائز : هو المار على جهة / ١٠ / الصواب . الضرورية : هي الداخلة فيما لا يمكن الامتناع منه وان شذ . المعنى : المقصد يقع اليه عن اللفظ . اللفظ : كلام يخرج من الفم . الكلام : ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى . الفرض<sup>(٧٤)</sup> : المتعمد الذي يظهر وجه الحاجة اليه والمنفعة به وله اسباب يطلق<sup>(٧٥)</sup> من اجله<sup>(٧٦)</sup> . اداعي<sup>(٧٧)</sup> الى الشيء : المقوي له ياته وينبغي<sup>(٧٨)</sup> . الصارف عنه<sup>(٧٩)</sup> : المخفض له ياته لا ينبغي أن يفعل . الاستعارة : اجزاء الكلام على غير ما [ هو ]<sup>(٨٠)</sup> له في الأصل للمبالغة . الحقيقة<sup>(٨١)</sup> اجزاء الكلمة على ما هي له في أصل اللغة . الصورة<sup>(٨٢)</sup> : خاصة تكاليف تفصل من سائر عظم شأنه . المانة<sup>(٨٣)</sup> : ترانف المعاني على الشيء . المروية<sup>(٨٤)</sup> : منزلة للشيء هو أحق به . المناسبة : شركة قريبة كالولاية . الخاصة : معنى صفة الشيء دون غيره . الفتي<sup>(٨٥)</sup> عن الشيء : هو المختص بما وجوده وعدمه بمقولة<sup>(٨٦)</sup> في انتفاء<sup>(٨٧)</sup> صفة الفقص . المحتاج الى الشيء : هو المختص / ١١ / بما في وجوده وعدمه صفة نفس . العظيم : هو المختص بشدة الحاجة اليه او الى انتفائه . الحقيق : هو [ غير ]<sup>(٨٨)</sup> المختص بشدة الحاجة اليه او الى انتفائه . الحادث : الموجود بعد ان لم يكن<sup>(٨٩)</sup> .

#### — باب حدود الموصولات<sup>(٩٠)</sup> —

العلم<sup>(٩١)</sup> الذي يتعدى الى مفعولين هو الذي يدخل على المبتدأ والخبر بعد ذكر الفاعل . والعلم الذي لا يتعدى الى مفعولين ما عدا العلم<sup>(٩٢)</sup> وهو على وجهين ، احدهما لا يتعدى كقولك بريته<sup>(٩٣)</sup> ، والاخر يتعدى الى واحد كقولك عرفت زيداً وذلك انه بحسب ما ضمن من معنى المعلوم . أفضل الذي لا يضاف الا الى جمع<sup>(٩٤)</sup> وهو واحد منه هو الذي فيه معنى يزيد كذا على كذا ، كقولك : الثياوت أفضل الحجاره ، ولا يجوز الثياوت أفضل الزجاج لانه ليس بمض الزجاج ، ويجوز : يوسف أفضل الاخوة ، ولا يجوز يوسف أفضل اخوته لأن اخوته غيره . ويجوز / ١٢ / مرت باحمركم لانه ليس فيه معنى يزيد كذا على كذا فيجوز ان يضاف الى غمه وكذلك كل ما كان من

الأول نحو : هذا العبد أصدقكم<sup>(١٠٠)</sup> . الجواب الذي يشبه العطف هو الجواب بالغاء كقولك : لآتئ من الأسد فياكلك . لأنه بمنزلة : لآتئ من الأسد . فإك ان تكن منه ياكلك . الاسم الذي في موضع الفائدة<sup>(١٠١)</sup> يحتمل التعريف والتكثير هو الذي في موضع الفائدة . نحو : خبر الابتداء في قولك : زيد قائم وزيد القائم ، والذي لا يحتمل التعريف هو الذي في موضع الزيادة في الفائدة . نحو هذا زيد قائم ولا يجوز<sup>(١٠٢)</sup> على الحال هذا زيد القائم . تستعمل البيان الذي لا يجوز حذفه : هو الفاعل لأنه مضمّن<sup>(١٠٣)</sup> بذكره بقوة تعلقه به . ويعتقد أنيدان الذي يجوز حذفه : المبتدأ<sup>(١٠٤)</sup> لأنه يجوز أن يخلو الاسم من خبر إذا كان مضاعفاً أو مفعولاً ، وهو واحد يتصرف في / ١٣ / عنه المواضع ، وليس كذلك الفعل<sup>(١٠٥)</sup> لأنه لا يقع موقفاً إلا وهو متعلق بالفاعل . الذي يصلح أن يضاف إليه<sup>(١٠٦)</sup> هو الاسم الذي ينسب عن الأول ويقع موقع الجزء منه . ولا يصلح مثل ذلك<sup>(١٠٧)</sup> في الحرف ولا الفعل . الاسم الذي لا يجوز أن يوصف هو الناقص المتمكن بالإيهام وتضمن معنى الحرف نحو . كيف وابن وصى ومن وما وإذا وإذا . العطف على التأويل هو المحمول على معنى<sup>(١٠٨)</sup> الموضع نحو : لا لم في إن كان ناك ولا الب<sup>(١٠٩)</sup> . لأن فيه معنى مائل في ولا الب . فعل الذي يتعاطف ويتبين بالتمييز ، هو بمعنى أفعل من كذا . كقولك : لهذا أحسن منك جيداً وهو خلاف هو أحسن وجه . الاستثناء الذي يصلح فيه تفريق العامل هو الاستثناء من معني كقولك : ما في الدار إلا زيد وما سائر الأعمرو . المحذوف / ١٤ / الذي لا يجوز اظهاره : هو الذي يكثر حتى يصير بمنزلة المذكور في فهم المعنى نحو : وإياك في التحذير . والذي يجوز أن يحذف ، ما عليه دليل من غير إختال . والذي عليه دليل هو على وجهين : منه ما يصحبه الليل ، ومنه مايكثر فيكون هو الليل . أحد التي لا تكون إلا في النفي . هي التي تكون لأعم العام<sup>(١١٠)</sup> على الجملة والتفصيل نحو : ما في الدار أحد . فهي بمعنى ما في الدار واحد فقط ، ولأثنان فقط ، ولأكثر من ذلك ولأقل . فمثل هذا لا يقع في الإيجاب فاما أحد التي تقع في الإيجاب فيسمى<sup>(١١١)</sup> واحد نحو : قل هو الله أحد<sup>(١١٢)</sup> أي واحد فهذه تجوز في الإيجاب والنفي . الذي تصح به فائدة لأنه لا يدل على الجملة نحو . زيد قائم ويذهب عمرو لأنه الذي يدل على القطع بأحد الجائزين . وما عدا الجملة لاتصح به فائدة لأنه لا يدل على القطع بأحد الجائزين ، وإذا جاء المفرد في الكلام فهذا<sup>(١١٣)</sup> / ١٥ / من باب المحذوف نحو : أياك أياك . أي أحذر . انكلام الذي لا يجوز هو الجاري على أصل غير صحيح . والكلام الذي يجوز هو الجاري على أصل صحيح . الفعل الذي يجوز أن يبنى هو الذي يدخل على الجملة . نحو شذنت وأخواتها . أحد الذي يصلح أن يعمل فيه فعل ، أي هو<sup>(١١٤)</sup> المجهم الذي يصلح الفعل فيه لكل واحد من الشئتين ولا يجوز فيما يصلح إلا للواحد بموته<sup>(١١٥)</sup> . كقولك : أياك عوز عني أحكمك . ولا يجوز أياك عني أنه أحكمك . ولكن عني أنه<sup>(١١٦)</sup> الآخر . لأن أحداً منهم فإذا خرج عن الإيهام لم يجوز<sup>(١١٧)</sup> . الأفعال التي لا يتصرف فيها على أحد المفعولين هي التي يكون الثاني خيراً عن الأول لأن متعلق الفعل مايلت عليه الجملة وهو الذي فيه الفائدة نحو علمت وأخواتها . البذل الذي بالمعنى يشتمل<sup>(١١٨)</sup> عليه هو الذي الكلام الأول فيه يدل على أن متعلق العامل غير المذكور / ١٦ / كقولك سرق زيد توته . فشئ في زيد يدل على أنه سرق ملك زيد فوق البذل على هذا . والحروف التي لاتدخل الأعلى الاسم هي التي معناها في الاسم كحروف الإضافة والالف واللام التي للمعرفة . الحروف التي لاتدخل إلا على الفعل هي التي معناها في الفعل كحروف الاستقبال وحروف الامر والنهي وحروف الجزاء . الحروف المشتركة بين الاسم والفعل هي التي تدخل على الجملة وتطلب ما فيه الفائدة كحروف النفي وحروف الاستفهام . حروف التعدي هي التي تسلط العامل على مايعدها حتى يتلقى بها كحرف الاستثناء في الإيجاب وحروف الجر . الاسم الناقص هو الذي يحتاج إلى صلة كالذي . الاسم المتمكن هو الذي تخلص فيه الاسم بانه لايشبه الحرف . الحروف التي [لها]<sup>(١١٩)</sup> مصدر الكلام هي التي تدخل على الجملة قاطعة لها عما قبلها كلام الابتداء / ١٧ / وحروف الاستفهام وما النفي<sup>(١٢٠)</sup> . الصفة التي تعمل في السبب والاجنب<sup>(١٢١)</sup> هي الجارية على لفعل . والصفة التي لاتعمل إلا في السبب خاصة هي<sup>(١٢٢)</sup> المشبهة بالجارية<sup>(١٢٣)</sup> من جهة أنها تتنن وتجمع وتثلاث وتتكسر كالجارية . التأكيد الحقيقي هو الذي له فرج الأثنى . والتأنيث اللفظي ماعدا الحقيقي . الإضافة الحقيقية ماكان اللفظ على الإضافة والمعنى عليها .<sup>(١٢٤)</sup> والإضافة اللفظية ماكان اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال . الذي يدل عليه الفعل في عينه المصدر . والذي يدل عليه في الجملة هو متعلقه ماعدا المصدر . الفعل الحقيقي هو الذي يدل على مصدر حاتم . والفعل اللفظي هو الذي لاينل مصدره على حاتم نحو كان وأخواتها . المحذوف فيما جرى كالمثل هو الذي لايجوز أن يظهر لأن الافتقار لاتعز نحو . هذا . ولازماتك<sup>(١٢٥)</sup> . ومن أنت وزيداً . / ١٨ / المحذوف الذي [يدل عليه]<sup>(١٢٦)</sup> ما قبله من الكلام . هو الذي يدل عليه دلالة تضمن كقول الله عزوجل فوقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا . قل بل ملة إبراهيم حنيفاً<sup>(١٢٧)</sup> . لأن<sup>(١٢٨)</sup> : كونوا<sup>(١٢٩)</sup> هوداً أو نصارى يدل على أن<sup>(١٣٠)</sup> اتبعوا<sup>(١٣١)</sup> اليهودية أو النصرانية . فاما أزيذاً<sup>(١٣٢)</sup> صرت به فيدل عليه ما بعده كأنه قال : أجرت زيداً . أمرت به . العامل الذي يعمل في لفظ المعطوف ولا يعمل في لفظ المعطوف [عليه] : هو الذي يخشع الأول بالمانع نحو : زيد نعم الرجل . ولا قريباً من ذلك . لا يعمل في لفظ الجملة لأن المعنى الذي تدل عليه الجملة غير مذكور . ولا يعمل العامل إلا في مذكور نحو قولك : صرت يزيد وعمراً . لأن الياء عاملة ولا يعمل عاملان في معمول واحد . وكقولك : ضربت هؤلاء وزيداً . لأن هؤلاء مبني . المعنى الذي لا يوصف به المعرفة إلا أن تخرج إلى طريقة المفرد هو معنى الجملة إذا صار صلة . / ١٩ / والذي يصلح أن يوصف به



المعرفة : هو الذي ألفي<sup>(١٢٦)</sup> خارجاً . المعرفة التي تبين على الفعل فاعلاً أو مفعولاً ولا يوصف به هو الذي على طريقة الجنس ناقص التمكن بالبناء والاشتراك ، نحو « من » و « ما » ، وليس كذلك « الذي » لأنه ليس مشتركاً ولاياً<sup>(١٢٧)</sup> لأنه مغرب . السؤال : طلب الجواب بإداته في الكلام . الجواب المطابق للسؤال : ذكر ما اقتضاه السؤال من غير زيادة ولا نقصان . سؤال الحجره<sup>(١٢٨)</sup> : طلب لقسم من عدة محصورة وهو على وجهين ، أحدهما ، طلبها<sup>(١٢٩)</sup> جزء من السؤال ، كقولك : « أريد<sup>(١٣٠)</sup> في الفارام عمرو<sup>(١٣١)</sup> » ؟ والآخر طلبها<sup>(١٣٢)</sup> ، دلالة الخلف من المحذوف ، دلالة شيء يقتضي معنى مالم يذكر مما تقديره أن يذكر ، وذلك نحو تكبير الناس عند طلب الهلال [قائه]<sup>(١٣٣)</sup> . دلالة يقتضي معنى وإتي<sup>(١٣٤)</sup> الهلال كأنه ناطق به ويتوقع الناس للهلال إذا قال قائل في تلك الحال : « الهلال والله<sup>(١٣٥)</sup> » . يقتضي / ١٢٠ / هذا الهلال . والفعل للتشاهد من نحو الضرب<sup>(١٣٦)</sup> أو الإطعام إذا قال قائل « وزيداً » . يقتضي : اضرب زيداً أو أعط زيداً ، فهذه دلالة الحال التي تصحب الكلام . فلما دلالة الكلام على المحذوف دلالة تضمنت يقتضي معنى مالم يذكر مما تقديره أن يذكر وهي ثلاثة أقسام ، متقدم أو متأخر أو دلالة الكلام الذي حذف منه ، نحو : « وقالوا كونوا هوداً أو نصارى<sup>(١٣٧)</sup> » يدل على أن المعنى أتبعوا اليهودية أو النصرانية ، وقوله جل ثناؤه : « أبشراً منا واحداً نتبعه<sup>(١٣٨)</sup> » يدل على أن المعنى أتبعوا بشراً . وقولك : « أريد مروت به » يدل على معنى أجرت زيداً . وأما ، أخذته بفرهم فصاعداً ، فإنه يدل على معنى فذهب الفرهم فصاعداً ، فهذا لكثرة المصاحبة لل ما أبقى على ما ألقى<sup>(١٣٩)</sup> . الصفة التي تجري على الأول وهي للثاني في المعنى ، هي الصفة القوية في العمل ، نحو مروت برجل حسن أبوه . فاما الصفة / ٢٢١ / الضعيفة فلا يجوز فيها ذلك ، نحو : مروت برجل خمر منه أبوه . والصفة التي تجري على الأول وهي للثاني في اللفظ وللأول في المعنى هي الصفة الضعيفة نحو : مارأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد<sup>(١٤٠)</sup> . و « ما من أيام أحب إلى الله<sup>(١٤١)</sup> » فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة<sup>(١٤٢)</sup> . الصفة القوية : هي المشبهة باسم الفاعل بالتصرف في التثنية والجمع والتذكير والتانيث<sup>(١٤٣)</sup> . الأضافة للفظية : هي التي يكون اللفظ على الأضافة والمعنى على الانفصال نحو : مروت برجل ضارب زيد ، ومعنى<sup>(١٤٤)</sup> ضارب زيداً : ورأيت رجلاً حسن أوجه . بمعنى حسناً وجهه . الأضافة<sup>(١٤٥)</sup> الحقيقية : هي التي يكون اللفظ على الأضافة والمعنى عليها ، نحو غلام زيد وصاحب الدار . الظرف الذي يجوز رفعه : هو الظرف المتمكن بإجرائه على أصله . والذي لا يتمكن هو الظرف الخارج عن أصله بضمينه / ١٢٢ / ما ليس له في أصله ، قالوا : نحو : زيد خلفك . والثاني أتبعه صباحاً ، لا يرفع لأنه تضمن صباح يومك خاصة . الاسم التام : هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه ، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو . الاسم الناقص : هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو ، الذي ومن وما . حروف المد واللين : هي التي تكون منها الحركات ، ويمكن مد الصوت بها وهي الباء والواو والالف . حروف العلة : هي التي تتعمق بقرب بعضها إلى بعض بالعلل المطردة ، وهي الهزمة وحروف المد واللين وحروف الأعراب ، هي المتعمقة بالأعراب ، وتكون في الاسم المتمكن والفعل المضارع . والمفعول الذي يصل إليه الفعل - هو الذي يتقرر بالفعل نحو ، كسرت القلم وطلعت الحبل . والمفعول الذي لا يصل إليه الفعل - هو المختص به من غير وصول إليه ، نحو عرفت زيداً وحملت عمراً<sup>(١٤٦)</sup> . العلة / ٢٢٣ / القياسية : التي يطرد الحكم بها في الظنار نحو ، غلة الرقع في الاسم هي<sup>(١٤٧)</sup> أذكر الاسم على جهة يعتقد الكلام [ فيها ]<sup>(١٤٨)</sup> ، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام ، وعلة الجوز ، ذكره على جهة الأضافة . العلة الحكمية : هي التي تدعو إليها الحكمة نحو جعل الوقع للفاعل ، لأنه أول لأول ، وذلك تشاكلاً حسن ، ولأنه أحق بالحركة القوية لأنها ترى بضم الثقتين من غير صوت ، ويمكن أن يعتمد بها فسمع ، والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول لأنه واحد والمفعولات كثيرة . العلة الضرورية : هي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل . العلة الوضعية : يجب لها الحكم بجعل جاعل نحو ، وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكناً . العلة الصحيحة : هي التي تقتضي الحكم الجاري في الظنار مما تدعو إليه الحكمة ، العلة الفاسدة :<sup>(١٤٩)</sup> / ١٢٤ / هي التي بخلاف هذه الصفة . المعلوم : هو المتغير بالعلة<sup>(١٥٠)</sup> . القياس الصحيح<sup>(١٥١)</sup> : الجمع بين شيئين مما يوجب اجتماعهما في الحكم كالتجمع بين الاسم والفعل في الرفع يعامل<sup>(١٥٢)</sup> الرفع . هذا آخر كتاب الحدود المستتمخ عن خط عمر بن أبي عمر السجزي ، وأصله الذي قرأه على مصنفه علي بن عيسى الرضائي ، وكتبه ياقوت . ثم الكتاب بالخبر والأمان .

## ( ٢ ) هوامش التحقيقي

الدارسون على نمط خاص من الدرس التفوي ، ويقولون إن مادة الكتاب تؤلف صليحاً صغيراً في « المصطلح » وليس له أن يصف هذا المصطلح بـ « النحوي » فهو مجموع مواد لا يجد التفكير منها في كتب النحو ، وهي أقرب إلى مصطلحات المنطق منها إلى المصطلح النحوي ، ولولا مصطلحات الاسم والفعل والعرف والمصدر والمعرفة والفكرة ونحو هذا لكان في مادة الرسالة الأخرى الكثير شيء من علم المنطق ، ولم يلتفت الدكتور السامرائي إلى عبارة الرضائي بأن هذه

( ١ ) سورة الزم ، الآية ( ٤ ) وألفتها الدكتور السامرائي مصدرة بحرف المعطف - الواو - ( ص ٦٥ ) وهذا ليس في المخطوطة .  
( ٢ ) فيه إلى تعبير الرضائي ( التي يحتاج إليها في النحو ) ، لأن هناك من أخذ عليه أن حدوده ليست نحوية محضة . فليقل الدكتور إبراهيم السامرائي أنه وقف في كتاب ( الحدود ) على مصطلح لغوي يتسم بالتفكير من المفارقة مما لا يمكن أن يمزجه إلى مذهب كوني أو بعمري ، وهذا ما جهاد إلى نشره ليلفت فيه

يسأل عنه أصحاب سيويو، وما يختلج به له، يقال لأصحابه وسألو من اعتقد هذا المذهب، من أين تكلم أن كلام العرب كله اسم وصل وفرف و كلف حكمتهم بقرينه ومهنتهم بخصته من غير دليل ولا برهان، وأما لكوه سيويو في أول كتابه... لم تكن سيويو كل صنف من ذلك ولم يترن به دليل قاطع ولا حجة لجعل على أن الكلام ثلاثة أقسام كما ذكرنا... فإن كنتم قبلتم ذلك عنه لتقليداً من غير برهان ولا حجة، فانتتم في عسواء وشبهة، فما دعائكم أن يقول ذلك عنه وقد علمتم أن النحو علم قياسي وسيصار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وجوه... وانتتم جعلتم أول قولكم من صاحبكم ما ادعاه من غير برهان ولا بيان... الأبراهيم في غل الخنجر، ص ٤٠-٤١

(١٠) يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنه لم يرد لدى انتحاة في تعريف البيان واستعماله شيء مما ذكره الزماني، ثم يقول: «وإنه يكون في الذي ذكره ما يفرض من مصطلح أهل البلاغة كما فعل الجاحظ في البيان والتمثيل» ص ٦٦... والذي نلهم من تعريف الزماني أنه قصد به المعنى اللغوي للكلمة، وهو المعنى الذي يربط بين اللفظ والاعتناء عند استعمالهم لهذه الكلمة، وليس هذه البيان بقرينه من مصطلح أهل البلاغة، ثم إن استعمال الجاحظ للكلمة بيان هو أقرب لاستعمال اللغوي لها، إذ يقصد به الألفاظ والأبواب، «فإن شيء يفتق الألفاظ، ولوحظ عن المعنى لذلك هو البيان في ذلك الموضع» البيان والتمثيل ص ٧٥. ويوضح لاستعمال انتحاة لهذه الكلمة بما ذكرنا ينظر تعريف الميرد للتمثيل، إذ يقرنه بكلمة تبيين «التمثيل والتبيين» ويوضح بأنه لو صيغ للمعنى، ينظر: «المقنطص» ص ٢٠، وكانت تعريفهم للاعراب بأنه بيان لأنه أبيض للبيان والمقارن... ينظر: (الأبراهيم في غل الخنجر) ص ٩١

(١١) الحكم لميرد لفرقة لدى انتحاة، يرى أن الدكتور إبراهيم السامرائي ينظر تعريف الزماني للحكم هو غير ما يرد به في النصوص، فبني النصوص على المبدأ حكمه الرفع، والمفهوم حكمه النصب (ص ٦٦)... وكان التمييز لا يستعمل في غير هذا، ونحن نقرأ في النحو أنهم يعرفون الخبر بأنه حكم تحصل به الفاعلة (ينظر: سلطان العلوم، ص ٧٩) والزماني هذا قلب التعريف، فلمحكم خبر حكمه في الفاعلة

(١٢) الكلمة مصطلح أهتم به أهل الكلام والفلسفة، وغرباً الكلمة والنوعاء... ينظر تعريف الخوارزمي للكاتب لأنواع العلم، وتعريف سيد الدين الأدي... في «المصطلح الفلسفي عند العرب» ص ٢٢٥، ٢٢٠، ٢٢١ وقد علق الدكتورون القواهر اللغوية، وألفوا في العلم، وأقتر بعضهم منها حتى أيقنوا الغرس اللغوي عن طبيعته وجعلوه أقرب إلى المنطق والفلسفة.

(١٣) لأن كلمة فاعلة فاعلة في المنطق بأن تكون، وهذا من تأثير الفلسفة في النحو.

(١٤) حجة لاسم لا يختلف معه عليه أهل الفلسفة والمنطق، فمعرفة الخوارزمي للكاتب في «الحدود الفلسفية» بأنه «كل للحدود يدل على معنى ولا يدل على زمانه المحدود كزبد وحالة...» وقد يقتضي معنى الفاعلة في حده والجزء الأول من هذا التعريف، فمعرفة الميرد بأنه ما كان واقعاً على معنى في المقنطص ص ٢٠، ولكن سيويو لم يحدد وأما مثل له وقد ذكر ابن الأثير في أن كلمة غنم عند سيويو لاسم فيما يؤوله بعضهم على أن الاسم لأحد له، ينظر: (أسرار العربية) ص ٥

(١٥) في تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي يرد بعد التعريف بالاسم عبارة (وحذر اسم لأنه يدل ثلاثة بيان) ينظر: «وساكنان في اللغة» ص ٦٧.

(١٦) وأفضل عند المؤلفين يسمى (الكلمة) وحيدته عند الزماني، يقول الخوارزمي الكاتب في «الحدود الفلسفية» «... الكلمة هي التي يسمونها أهل اللغة العربية الفعل، وهذا عند المؤلفين، كل لفظة مدر على معنى، ويدل على زمانه المحدود، مثل متى ومتى وسيأتي، وهو ما في» ينظر: «المصطلح الفلسفي عند العرب» ص ٢٢٠

(١٧) في تحقيق الدكتور مصطفى جواد (معناه).

(١٨) قوله ابن الجوزي لا يدل على معنى ٧١ مع غيره، وإن معناه في غيره.

المعروف هي مما يحتاج إليها في النحو، أي لأنها قد تكون لغز النحو فيحتاج إليها في النحو وهو يؤمن بهذه الحاجة كما مر معنا، وقد تأثرت برأيه في النحو بعلمه الفلسفي. وتلاحظ أن الدكتور السامرائي بالغ في حكمه خاصة وأنه لم يأت إلى أن شيئاً من مصطلح النحو هو مصطلح في المنطق وأنه يستعمل في الاثنين، وهو القياس والملة والحكم والجنس والقوة والأصل والرفع، والمقدر والتأثير، فهي من المعاني العامة التي تخص كل العلم... ينظر: «وساكنان في اللغة» ص ١٧، ص ٨. وقد بالغ بعضهم قديماً في إساءة مثل حكم الدكتور السامرائي عليه ينظر: (معجم الألفاظ) ص ١٧٤-١٧٥

(٣) في الأصل (الجمال) وهو خطأ من النسخ هذا وصيغته صحيحاً في التعريفات فيما سيأتي، وقد أثار الدكتور مصطفى جواد أن هذا الخطأ في هذا الموضع (ص ٣٧) وما يترتب عليه الدكتور إبراهيم السامرائي في هذا الموضع مع أنه يرد عليه في التعريفات المفصل بلفظه الصحيح (المحال).

(٤) في الأصل الشروعي، وفيما سيأتي من التعريفات (الشروعية)

(٥) في الأصل (الفرقة) وهو تصحيف وتصريف.

(٦) سطر فيما سيأتي من التعريفات بلفظ (الركب) وقد قيلها الدكتوران مصطفى جواد والسامرائي بهذا اللفظ، ويوضحها الدكتور مصطفى جواد في غاية الفوضى لأن التعريف يعرف بارتكابه التي قيلها الدكتور صحيحاً في هذا الموضع ولم يكتف إلى ما أصابها من نقص فيما سيأتي.

(٧) في الأصل توضع كلمة (الظني) بأنها (الظني) لذا قيلها الدكتور السامرائي كذلك ص ٦٩

(٨) القياس منهج لدى أهل الحق وأهل الكلام والمنطق وقد حده أهل المنطق بأنه «عبارة عن قول مؤلف من أقوال يلزم عن تسليها لآثارها قول آخر» وهذا تعريف سيد الدين الأدي في (كتاب التبيين في شرح الفقه الحكمة والمصطلح) وقد بين أنواع القياس فهناك القياس الاستدلالي، والقياس الاقتراضي، والقياس المركب، والمركب المتصل، والمركب المنفصل، والقياس المنور، وعكس القياس المنفصل، وهو مؤلف من قسامين أحدهما التزائي، والآخر استدلالي، ويعد القياسات المختلفة، والقياسات المغاوية، والقياس الجدي، والقياس الظاهري، والقياس الشرعي، والقياس الفلطي... وذكر الخوارزمي الكاتب في «الحدود الفلسفية» (القياس الجدي، والقياس الصحيح وغير الصحيح... ينظر في هذا كله: «المصطلح الفلسفي عند العرب» ص ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥-٢٢٦، ٣٣٧، ٣٤١. ولا يعني استعمال القياس في الحق والمنطق غرابته على النحو، فقد كان للقياس والصانع أثر بعيد في تاريخ النحو عامة وتاريخ الخلاف اللغوي خاصة، حتى كان منهج القياس أهم ما يفرق بين المدرستين الخلافيتين البصرة والكوفة، فهذه أوسع فيه وتلصق على كل ما وصل إليها، وتلك لتفريق والتشديد (ينظر الزماني النحوي ص ٢٥٥) وهو يجري على أسس النحويين، بما يؤكد كونه كلمة واحدة من أصول النحو. يقول سيويو: «ولو أن هذا القياس لم يكن العرب الموقوف بعروضها لتكلمه، لم يكتف إليه، ولما صنعوا لتكلمه، لا البيت جراً...» فالعلم الذي لم يقع والمنطق والبيان الثابت في هذا الباب سواء، وهو القياس وقول العرب في المقنطص ص ٢٠، ٢١... ويقولون: «والحق في حجب ما رأيت من الكلام يكساف فيه والقياس يخرق عليه» الأبراهيم في غل الخنجر، ص ٧٨.

(٩) البرهان مصطلح في الفلسفة وقد حده الخوارزمي الكاتب في «الحدود الفلسفية» بما يأتي: «أما البرهان، فهو الحقيقة» وذكر أنه أصول: «أصول البرهان هي لحدوده والقياسات الأولى» وهي التي يعرفها الجمهور مثل قولنا: «كل إنسان من جنس» و «الإنسان المحدود لغوي» وما شابهه.

فهي متشابهة، ينظر: «المصطلح الفلسفي عند العرب» ص ٢٢٥. وقد ألق الدكتور إبراهيم السامرائي في تحقيقه على الزماني أنه يستعمل مصطلحات في أقرب إلى المنطق منها إلى النحو - كما مر معنا - وتلاحظ أن البرهان يرتبط بالقياس في تعريف الزماني، وقد بين الزماني في (باب إقسام الكلام) أن النحو علم قياسي يقوم على الصحة والبرهان، يقول: «لأنها



مجازاً الكتاب جزءاً، ص ٢٢٦ .. وعلى الاستعداد، حقيقة أو مجازاً، ص ٢٣٠.

(٥٠) لا يرى أن هذا التعبير يأتي على حاشية، فما معنى «معنى مشتق»؟ وقد نظرت في هاتك تعبيراً سابقاً بهذا، هو «مشتق» لأن معنى الجنس يشتق منه معنى النوع.

(٥١) الجنس والنوع مصطلحان عامان، وقد اهتم بهما أهل المنطق، فعرفوا الجنس: «ما هو أهم من النوع، مثل الحي، فإنه أهم من الإنسان والفرد والجمادى وغيرها النوع، «هو مثل الإنسان المطلق والفرد والجمادى» وهو كل يعم الأشخاص، وهذا تعريف الخوارزمي الكاتب في (الحدود الفلسفية) .. ينظر: المصطلح الفلسفي عند العرب، ص ٢١٥. ولقد أشار الدكتور إبراهيم السامرائي، إلى تأثير المنطوقين المتأخرين بحدود أهل المنطق، فاستعاروا منهم هذين المصطلحين، فانكلمة جنس بدرجة تحتها الاسم والفعل والحرف، وكل منها نوع (ص ٧٠).

(٥٢) بقصد الأراء من الحيوان، ولا يقصد الفلقة عامة، لأنها جنس، هذا إذا لم يحصل خطأ في النسخ.

(٥٣) في الأصل (عاش)، والمصواب، يحل عليه نوعه، وفي المثال حمل النوع وهو الإنسان على الجنس وهو الحيوان، ومنعقد أنه خطأ النسخ، وفي كلامه على الجمع قليلاً بعد تأكيد ما تقول، فالجمع لا يحل على واحد، كذلك لا يحل الجنس على نوعه لأنه جمع، والتعريف مقار.

(٥٤) القوة من المصطلحات التي ترد كثيراً على السنة النحاة، وهم كثير من أهلنا فيها، وهي تنظر في مقابل الضعف، وقد ورد لهذه اصطلاح، فالمعنى ولج المتكلمين مقابلها (ينظر: كتاب سيبويه ج ١، ص ١٦٠). ولكن الدكتور إبراهيم السامرائي لا يرى للقوة والضعف، حضور المصطلح، ص ٧٦. سيرة التعريف بالضعف والمحتاج، الذين يقاسون كذلك القوي والضعف.

(٥٦) تحسب أن هذه بقية الدرس من الأصل الذي نسخ عنه النسخ وأصلها الضعف.

(٥٧) في الأصل (عن الحد وفي عليه) وفي الأصل (في البدء) الدكتور مصطفى جواد (عن أحد عليه) ويشير في هامش التحقيق إلى أنه يرجح أن تكون (عن الحد الذي هي عليه) وهو ما رجح لدينا نحن أيضاً. أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد تركه على حاله، لكنه أرفقه بتغيير (كذا).

(٥٨) جعل القادر في مقابل المرد، وقد نجد النحويين يستعملون التشاد في مقابلته .. ينظر: كتاب سيبويه، ج ١، ص ٤٨٩.

(٥٩) الفلقة في الطباع أنهم - مثلاً - يرون المذكر هو أحد من المؤنث، أي أنهم يحسون ذلك منياً. ينظر: كتاب سيبويه ج ١، ص ٢٢٢.

(٦٠) مثل المسدود والمقصود على التوالي، وهذا ما أشار إليه الدكتور مصطفى جواد ص ٤١.

(٦١) كلمة (النظر) تدور على السنة النحويين، وهي كثيرة الفوزان على أسئلة أهل المنطق والفلسفة، ومنها كلمة (التعريف)، ويذكر بمقدار الحمل على التعريف والتشبيه، والحصل على التلخيص لدى النحويين، ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي (ص ٧٢) أن (التعريف) قد ترد في عبارة النحويين، ولكن الكلمة لم تنسب صفة المصطلح، ومنها كلمة (التعريف) لهم، من القلم العام يستخدمه النحوي وغير النحوي.

(٦٢) فكر أن التشابه بالمتى، ويقصد في أمور معنوية عدها فيما بعد، وفي غير الأمور الجسدية أي المادية التي يختلفان فيها.

(٦٣) يرجع الدكتور مصطفى جواد أن الأصل هو «والفعل».

(٦٤) نقدر حرفاً سابقاً وراء كلمة موجود لأنه يعطف السالب على الموجب كما فعل بعد.

(٦٥) قدرنا كلمة (الحي) سابقة قبل كلمة (اللاحي) لأنه يقابل بين التلخيص على طريق الإيجاب والسلب، وهو ما فعله بين (موجود ومفقود) و (موجود وليس بموجود).

(٦٦) يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن «الحقيقة» ليس فيه شيء من النحوي.

وقد يكون مما يريد في كتاب المعاني (ص ٧٢). ويرى أن المصطلح يأخذ من المعنى النحوي وهو يعني المطلق بأن يكون مأكداً صادقاً، أو ما قرر بأنه حقيقة، بقول الرماني وهو يتحدث عن استعمالات الهمزة: «وتكون تقريراً وتحقيقاً» .. (معاني الحروف) ص ٢٣.

(٦٧) مصطلح الأصل ومصطلح الفرع معروفان في النحو، وبما قرره بشأنهما، أن المذكر أصل والمؤنث فرع منه، والذكورة أصل والمعرفة فرع منها .. ينظر: كتاب سيبويه ج ٣، ص ٢٤٦ .. وينظر بشأنهما كذلك في كتاب سيبويه، ج ١، ص ١٩ / ج ٢، ص ٢٤١ / ج ٣، ص ٢٢٢، ص ٤٨٤، ص ٤٦١، ١٩٦٧، ٥٥٣ / ج ١، ص ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤٦٩.

(٦٩) عرفة الروماني الثالث في سائر الكلام بأنه الأصل من المظهر في البيان، وهو حكم عليه، ثم عرف هذا التامر والمظهر، وكان الأول أن يجري التعريف بهما أولاً قبل أن تذكر أحكامهما .. وحسب أن الكتاب لأصابع خبط والمضطرب (٧٠) لا يوجد الحرف (عن) في تحقيق الدكتور مصطفى جواد، ويشير في الهامش إلى أنه موجود في نسخة الأستاذ ميخائيل عواد التي قد نزلت نسخة بها - (ص ٤٢).

(٧٢) كتاب الدكتور إبراهيم السامرائي عن المستقيم أنه «من القلم العام وليس من النحوي» وعن المحال أنه «كلمة قد ترد في الخطأ وعند المتكلمين» وليس من النحوي» وقوله عن المستقيم بأنه من القلم العام صحيح، وقد توفيه عن المحال بأنه يرد لدى أهل المنطق، ينظر تعريف الدكتور في (الحدود الفلسفية) ص ١٦٤، وتعريف الخوارزمي الكاتب في (الحدود الفلسفية) ص ٢٠٤. لا يصح مصطلحاً، فقد تولد في كتب النحو وعرفت بهما كتيبن المعنى الذي يدرس النحو، وهذا هو سبب الحاجة إليه في جود الرماني. ويكتفى بما ذكره سيبويه في كتابه في (أبواب الاستقامة من القام والمحال) إذ قسم الكلام على قسمين بما يدل عليه، فهو مستقيم ومحال، وقسم هذين القسمين على خمسة أقسام: «أولها مستقيم جين، وسجل، ومستقيم كذب، ومستقيم كجيب وما هو محال كذب، وأما المستقيم الجين فطوب: أتتدأ، وأما مستقيم كجيب، وأما الجين عان تفضي أول كلامه بأمره فتقول: «ذلك كذا» وسأنت كذا. وأما المستقيم الكذب فطوب: «حاصل الجين»، وثرت ماء البحر وتحوه. وأما المستقيم القبيح عان تفضي اللطف في شرح موضوعه بطو نوك، قد زعم رأيت، وكذا زعم رأيت، وشابه كذا، وأما المحال فكذلك، فإن تقول: سوف لشرب ماء البحر ليس (القبيح) ج ١، ص ٢٤. ويتر ذكر المحال والمستقيم في مواضع أخرى من كتابه، ينظر مثلاً ج ١، ص ٢١. ونشير من كلامه ما المعنى الذي يؤتم به النحو، إذ يقتضيه بالدلالة الحقيقية للكلام، أو أصل المعنى كما قلنا.

أما المعنى الآخر الذي يكون خالف المعنى الظاهر والذي يقتضيه المقام فقد لا يليه، وقد يكون عدم مراعاته نسبياً في الحكم على المعنى، بأنه معنى لا يصح في المعنى، وهذا هو الفرق بين اهتمام البلاغة والاهتمام النحو، سيبويه يحكم على هذه الأمور من الكلام بأنها مثاقفة وغير مستقيمة لأنه يراعي المعنى الحقيقي وهو ما يشغل به النحو، وهو لا يراعي معنى المقام أو الحال التي تجعل ما هو محال في نظر النحو مستقيماً في نظر البلاغة، فقد تحدث ابن جني عن هذا الموضوع في (المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول). ونفس قول الكلام هذه بذالة الحال الخارجية عليها (ينظر: الخصائص، ج ٣، ص ٣٣١). وإن آمن اللبس بجواز وقوع المحال، ويكون بأهل من اللطف أو الدل، وبين أن حتى الفرق بين تطور اللطف ويرد به أنطباعي في تفسير الكلام، فإن قلت: فقد أحال سيبويه قولنا اقرب ماء البحر، وهذا غير خطير للمجاز الذي أتت به شاعره وانتشاره قبل أن يمتد إلى ذلك على أن الكلام يريد به الحقيقة، وهذا مستقيم، إذ الإنسان الواحد لا يشترى جميع ماء البحر، لما إن أراد بعضه أن يطلق هناك اللطف يريد به جميعه، فلا محالة من جواز ... سيبويه إذ أنما وضع هذه الفلقة في هذا اللواضع على أصل وضعها في اللغة من العموم، واجتنب المستعمل فيه من الخصوص، والخصائص ص ٢ / ٤٥ - ٤٨. فالتلفظ ليس على ظاهره لدى ابن جني، فلقد أراد المثلث معنى الجزء في حين أطلق الكل، ومع إرادته هذا

المعنى يكون الكلام من الجواز وليس من الحقيقة التي راعاها سيويوه فاخذ بظاهر معنى الكلام.

(٧٢) في الأصل والمحسن والصواب ما ثبتتاه، لانه في مقابل التخييل. ولقد صوبه كذلك الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٢). أما الدكتور السامرائي فلقد نشر على الحسن ويرى انه ثبت للتخييل وليس من النحو. ولقد قلنا عليه في الذي مر من كلامه في كلام سيويوه (في باب الاستقامة من الكلام والحقاق) / وبلفظة (الحسن) سقطت في مقدمة المخطوطة عندما ذكرت المصطلحات مجردة قبل التعريف بها، وكذلك لفظة (التخييل) وبمعناها (الجواز).

(٧٤) يرى الدكتور السامرائي أن (التخييل) كسابقه ليس من النحو). ص ٧٣ ولقد قلنا عليه في كلام سيويوه (في باب الاستقامة من الكلام والحقاق) ايضاً. عند الدكتور مصطفى جواد الغرض وهو ليس صحيحاً.. ولقد جرى التعريف بالعرض في سابق كلام الزماني، ونحسب أن في الكتاب اضطراباً وغلطاً.

(٧٦) تحليلها الدكتور مصطفى جواد بـ «تطلب» ص ٤٣. (٧٧) لعل الصواب من أجلها، إذ يعود الضمير على (المسابق). (٧٨) يرى الدكتور السامرائي أن (الداعي) يخص النحو، وبمعناها إضافة لدى الدكتور مصطفى جواد، وتكون العبارة كما يأتي: (الداعي، هو [الجواز] الى الشيء) ص ٤٣، وهي زيادة من محله، لكنه لم يشر الى ذلك. (٧٩) أرى أن تمامها هو «ينبغي أن يفعل».

(٨٠) الصارف عنه: كلمة زمانية، مما احتكراه الزماني لنفسه ولا نجد عند نحوى آخر... هذا ما قاله الدكتور إبراهيم السامرائي، ص ٧٤ والحق انها كلمة زمانية تتلوه يعطون غايى بها الزماني عن سائر لغة المدرسية البصرية والمدرسة الكوفية، والصرف هو من المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة وإذن للزماني منه موقف منقول. وإسناداً لعنى الصرف هنا ما نمتيه في بحث الصرف والمنوع من الصرف، وتكون معني به عاملاً معنواً عند الكوفيين من نواصب الفعل المضارع، وهو أن يأتي الفعل المضارع مسبوقاً بواو أو واو أو ثم فلا يصح أن تصف هذه الالفات على فعل سابق معتمد على تعني أو طلب، فهو مصروف عن أن يعطف عليها ويتخذ حكمها. أما البصريون، فقد رفضوا القول بالصرف وجعلوا التصب في هذه المواضع بأن مضمرة. أما الزماني فقد استعمل مصطلح الكوفيين ولكنه ضمنه معنى التصب عند البصريين في ذلك الموضع، وضمنه معنى اضمار ان. ينظر: (الزماني النحوي في ضوء ترححه لكاتب سيويوه، ص ٢٢٤، ٢٢٨).

(٨١) في الأصل هي، ولقد ذكر الدكتور مصطفى جواد والدكتور إبراهيم السامرائي (هو) وهو الصواب لأن المقصود به الكلام وهو مذكر. (٨٢) جرى الحديث سابقاً عن الاستمارة والحقاق عند التعريف بالاستمارة والجواز.

(٨٣) (٨٤) الصورة والمادة مما اهتمت الفلسفة بتعريفها، ينظر تعريف الكندي والحوارزي وابن سينا لهما في (المصطلح الفلسفي عند العرب) ص ١٩١، ٢١٠، ٢١٥. والزماني يعرفهما تعريفاً قريباً من تعريفهما لهما، فالصورة والمادة مما تتصور به الهويول، والمادة في تعريفه تصور المعنى من خلال الشيء.

(٨٥) في الأصل (ربما) (الربط)، ولقد اثبتها الدكتور مصطفى جواد والدكتور إبراهيم السامرائي كما هي في الأصل. ولذلك لاحظنا الدكتور مصطفى جواد في معنى الضموس، (ص ٤٢) ولم يستفد من تعريف الزماني لها بأنها «مترتبة للشيء في معرفة انها مترتبة لا (الربط) الخامس عنه. والربط ترد في كتب النحو بمعنى المترتبة الذي قاله الزماني، فظنوا مثلاً: «باب القول في الاسم والفعل والربط، لهما سبق في المترتبة والتقدم...» الإفصاح في علم النحو، ص ٢٠٨ والمترتبة أكثر بروزاً منها على ألسنة النحاة، ينظر مثلاً في كتاب سيويوه، ج ١، ص ٢١ / ج ٢، ص ١٠٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤.

(٨٦) لورده الدكتور السامرائي بالمعنى: والصحيح ما ابتدأه وهو بقبال والاحتياج الذي يفرضه بعده، ولكن الدكتور السامرائي (انه ليس من مصطلح

النحاة، انما هو شيء عام، والذي يرجع الى كتب النحو يجد الفعل استثنى ومشتقاًه كغير الوجود فيها، ينظر مثلاً: كتاب سيويوه، ج ١، ص ٤ / ج ٢، ص ١٢ / ج ٢، ص ٢١٨.

(٨٧) لقد ان تكون هناك كلمة سابقة بعد كلمة مترتبة، هي مثلاً (واحدة) (٨٨) ويثبت لدى الدكتور السامرائي (النقاء) بالفاء... وكذا كلمة (الاحتقار) في تعريف (التعليم) و (الحق).

(٨٩) «سأوى المؤلف بين العظيم والحقير وعل في التعريف خلد من النسخ، هذه اشارة الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٢). ونحن نقول عليها وقد استحسنها باضافتها لكلمة [غير] لما اشارة الدكتور إبراهيم السامرائي عن (العظيم والحقير) فهي لهما لا يخصان علماً بعينه واتهما بعداً عن علم النحو، (ص ٧٥)، والحق انهما يتصلان بالنحو، فمن حيث الاستعمال اللغوي غير

التحويين عن التصغير بالحقير، ويورد ادبيهم (التصغير والتكبير) مقابلة للحقير والمُعْصِم. ومن حيث المعنى الذي يطرحه تعريفه للمُعْصِم والحقير فهناك (السدة والفضلة) وهما ما لا يستثنى عنه الكلام وما يستثنى عنه ينظر: المختضب ج ١ / ص ٦٥، ١٧٩، ٢٦٤. ويورد ذكر الزماني لهما في جوده.

(٩٠) هذا كلام في الفلسفة، إذ تناولوا كثيراً في القديم والحديث وعل الزماني بعد بعض معاني النحو تتصل بما ذكره، فيحتاج اليه في النحو.

(٩١) يفهم بالموصول، التقيد بما يحين المعنى، ولا يفهم الاسماء الموصولة المحددة في كليات النحو، ينظر تعريفه للتكيد فيما مر. (٩٢) يفهم بالمعنى الفعل الذي فيه معنى العلم، كعلم وعرف ودرى، وهو يسمى هذه الأفعال (علمتوا وكلموها) فيما سياتي.

(٩٣) يعتقد أن في الكلام سقطاً واضطراباً.

(٩٤) لرى فعل متعدي وليس كما نقرأ، وهذا فيه اليه الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٢) وهو من التواسع التي تدخل على المبتدأ والخبر فيكون معقولاً به، ونخصيه ان هناك طائفاً واضطراباً، سببه تلف في الأصل الذي نقل عن الناسخ، فعمد الى ضم الكلام الباقي، فبعضه الى بعض نكر الى سعة الكلام، فكان هذا التباساً في الاضطراب. ولم يلقه الناسخ ان (ورد) ورد متعدياً، فاهما التمسكه به معقول به، وهذا لا يمكن أن يكون الزماني وياقوت، وهو يؤكد أنه عن صنع تاليف لا رواية له.

(٩٥) عند الدكتور إبراهيم السامرائي (الجمع)، ص ٦٦.

(٩٦) ينظر توضيح ابن جني في الخصائص / ج ٣، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٩٧) في موضع الفاعلة) كلام زائد هنا، ويذكر فيما بعد وهو في مكانه الصحيح. ونرى الدكتور مصطفى جواد على زيادته، (ص ٤٤).

(٩٨) (ولا تجوز) عند الدكتور السامرائي، ص ٧٦.

(٩٩) (مض) عند الدكتور السامرائي، ص ٧٦. وارى ان هناك كلمة سابقة يعدها هي (الفعل) لان الفعل يتضمن الفاعل، ينظر: (الخصائص ج ٢ / ص ١٠٠) و (الموارد العربية) ٩٤، ١٠٩.

(١٠٠) يقول، الذي يجوز حذفه هو المبتدأ، لم يقول، لانه يجوز ان يحذف انتم من خبر، فانه يتحدد فيما بعد عن جواز حذف الخبر، وليس ما ذكره بعد (انه كان مضافاً الى مفعولاً) من مواضع جواز حذف الخبر. (١٠١) أرى ان ضاع كلمة (الفاعل) مكان كلمة (الفعل) لانه ذكر سابقاً مشدداً انهما لا يجوز حذفه هو الفاعل، وضع كلمة (الفعل) مكان كلمة الفاعل، في قوله (معلق بالفاعل)، فالفاعل لا يجوز حذفه لانه معلق بالفعل، وهو مشتمل بذكرة بقوله تعمله به «في حين.. يجوز حذف الفعل».

(١٠٢) ورد في هامش تحقيقي الدكتور مصطفى جواد تعليق (كذا) ورد بعد (التيه) لانه ظن ان الكلام ما زال متسلاً الى هنا بما سبقه... ومن ينهيه الى ان تعريفه جديداً بعد كلمة فاعل لذيبي (الذي يصلح أن يضاف...) وربما قلنا في كلمة (التيه) هي وصف لكلمة الفاعل متصل بها.

(١٠٣) (لذلك) غير موجودة في تحقيق الدكتور مصطفى جواد، وهو يشرح في الهامش ان انها موجودة في نسخة ميخائيل عواد (ص ٤٤).

(١٠٤) (معنى) غير موجودة لدى الدكتور إبراهيم السامرائي (ص ٧٧).



(١٠٥) هذا عجز بيت استشهد به الرماني كاسد في بعض كتبه (ينظر معاني المعروف، ص ٨٢). ولم ينسبه إلى أحد، وهو من البحر الكامل، وتسامه هذا لعجزكم استعمار جميله لا إلى أن كان ذلك ولا إلى. وهو من شواهد سيبويه على القضية النحوية نفسها التي استشهد به عليها الرماني، ونسبه إلى رجل من بني مذحج (ينظر: كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٣٩٢). ولقد استشهد سيبويه ببيت لجر من القصيدة التي تضم بيت الشاعر، وهو:

عجبا تلكت قضية وإفاسني فيكم على تلك القضية أعجب  
(الكتاب، ج ١، ص ٢٩٨)

واستشهد به المبرد على القضية نفسها، ولم ينسبه إلى أحد.. ينظر: المقاصب، ج ١، ص ٣٧١. وهو من شواهد الزجاجي إلا أن روايته تختلف قليلا، ينظر: الجمل، ص ٢٤٢. واستشهد به أبو علي الغالي، ولم ينسبه إلى قائله، إنما ذكر روايته (ابن الأعرابي) ونوالية مختلفة وذكر الأبيات التي سمته، ينظر: دليل الأمازي و النواير، ص ٨٤ - ٨٥... وذكر الأمازي المقتطعة التي ضمت البيت ولكن برواية أخرى.. ونسب الأمازي الأبيات إلى ابن أحمور الكتاني، وهو خنيء بن أحمور من بني الحارث بن مرة ابن عبد مائة بن كنانة بن غزيرة، وهو جاهلي.. ينظر: المؤلف والمختلف، ص ٣٨.

ولقد ذكر الرماني الأبيات الأربعة الأولى مما رواه الأمازي، ولكن باختلاف رواية البيت الأول منها فقط. ونسبه إلى خنيء بن أحمور الكتاني وقيل لغيره ولكنه ينسبها له.. ينظر: مجمع الشعراء، ص ٤٧٩ - ٤٧٢ ولقد استشهد ابن عيش بالبيت موطن الشاهد برواية الرماني وسبويه، ونسبه إلى رجل من مذحج كما فعل سيبويه، وذكر ليلته يبين هذا البيت الخالي في رواية الأمازي، وأبيات الرابع منها.. ينظر: شرح المفضل، ج ٣، ص ١١٠. ولقد ذكر ابن منظور البيت الذي استشهد به الرماني، ضمن ستة أبيات هو الآخر فيها، والبيت الأول منها هو البيت الثاني في رواية الأمازي، أما البيت الثاني وثلاثا فاختلطان ولما البيوت الرابع فهو الرابع في رواية الأمازي، وأما الخامس فهو السادس برواية أبي علي الغالي.. ونسبه ابن منظور إلى خنيء بن أحمور الكتاني كما فعل الرماني، وذكر ما قبل من أنه لزكاة الباهلي.. ينظر: لسان العرب، ج ١، ص ٦٦٩.

واستشهد ابن عفايل بشاهد الرماني وروايته، ولم ينسبه.. ينظر: شرح ابن عفايل، ج ٢، ص ١٣. وشرحه العميني وهو مذکور كما رواه الزجاجي، وذكر بن نسيب أنهم، فقد نصبه سيبويه إلى رجل من مذحج، وإبوابي إلى همام بن مرة، وابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مائة قبل الإسلام بحسب سنة عام، والحاتمي إلى ابن الأحمر، والأصطهاني للعضة بن ضمرة.. ينظر: خاتمة الصبان على شرح التوسمي على أبيات ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعميني، ج ٢، ص ٩.

وذكر النسيوي البيت ضمن سبعة أبيات، الثلاثة الأولى منها مختلفة. ولقد ذكر اختلافات نصيبه كما فعل العميني.. ينظر: شرح شواهد العميني، ج ٢، ص ٩٢١. واستشهد به خاله بن عبد الله الأزهري في (التعريح على التوضيح)، ج ١، ص ٢٤١. وقد نجد الشاهد في مصادر أخرى ولكن الدكتور السامرائي يذكر أنه لم يفتد إلى توضيحه (ص ٧٧) وسكت عنه الدكتور مصطفى جواد. أما قصة الشاهد، فهي أن الشاعر يخاطب أبويه وأخاه وكانوا يثرون عليه فلما حقيقاً في حين يلجأون إليه هو في التذلل.

(١٠٦) عند الدكتور السامرائي، ص ٧٧. في شرحه لكتاب سيبويه، قال الرماني أن (لحد لاغم العاد). ينظر: الرماني في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ٢٢٢. ولكنها وردت في تحقيق الدكتور مصطفى جواد (إتمام العلم)، ج ١ (لشاعر) مكان لآدم وأضاف من عنده (الحكم) وقال في الهامش أنها زيادة المقتضا المعنى والسباق. ولعلها كانت فاعليها الأخير (ص ٤٥) وعند الدكتور السامرائي (إتمام العلم) ص ٧٧.

(١٠٨) في الأصل (فعمني) وهو ما أثبتته الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٥) والصحيح ما أثبتناه وهو ما ذكره الدكتور السامرائي ممددة به الكلام (ص ٧٨). (١٠٩) سورة الاخلاص، الآية (١٦) ولم يخرجها الدكتور السامرائي. (١١٠) (مهم) مناقشة عند الدكتور السامرائي، ص ٧٨. (١١١) في الأصل (وأي هو من) بالفتار وهو من وهم الشاع، وقد أشار لهذا الدكتور مصطفى جواد ص ٤٨، أما الدكتور السامرائي فلقد عدلها كما فعل الدكتور مصطفى جواد، لكنه لم يشر في الهامش (ص ٧٨).

(١١٢) يعمله عند الدكتور السامرائي ص ٧٨ ونحسبها خطأ مطبعياً. (١١٣) عند الدكتور مصطفى جواد (أنف) وهي خلاف الأصل. (١١٤) يعني أن الصواب، أي كما على أنه الآخر، لأن قوله (أيكما على أنه) أحدهما يشمل الاثنين. وعش الإنسان أنه نفسه طر ممكن في الوجود لأن العبارة تبيح ذلك المقدر. وهذا ما ذكره الدكتور مصطفى جواد مفسراً به الكلام (ص ٤٦). ولقد استمنا بالقصة.

(١١٥) (متمثل) عند الدكتور السامرائي (ص ٧٩). والنسب يتحدث عن بدل الاشتغال. وكان فيه نقصاً واضطراباً، وأرى ذلك بعد كلمة (الدكتور)، فالكلام منطوق بعدها.

(١١٦) هي زيادة يقتضيها المعنى وهذا ما أضافه الدكتور جواد (ص ٤٧) وتلقته، وأثبت الدكتور السامرائي (بها) ولم يشر في الهامش إلى أنها زيادة من عنده، ص ٧٩.

(١١٧) (الفتني) عند السامرائي، ص ٧٩. (١١٨) في الأصل الذي حقله الدكتور إبراهيم السامرائي هناك نقص من لفظة (الاجنبي) حتى لفظة (خاصة) ص ٧٩. (١١٩) لفظة (هي) عند الدكتور مصطفى جواد (في) وهو خلاف الأصل الذي حقلناه.

(١٢٠) في الأصل (والجارية) وقد أثبتنا ما نراه صحيحاً، وهو تعديل إجراء ذلك الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٧)، وتركه الدكتور السامرائي (ص ٧٩). (١٢١) في الأصل الذي حقله الدكتور مصطفى جواد هناك نقص، من لفظة عليها حتى تميز (على الانفصال) ص ٤٧.

(١٢٢) في لسان العرب - وقالوا: هذا ولا زعمنا ولا زعمنا - يذهب إلى رد قوله. قال الأزهري: الرجل من العرب إذا حدث عن لا يحقق قوله يقول ولزعمنا، ومنه قوله: لقد خذ رويي ولا زعمنا / ج ٢، ص ٢٦ - ٢٧ وزعمه وقد مثل سيبويه بهذا القول للمجذول الذي لا يجوز الشهادة كما فعل الرماني في (باب ما يعاد منه الفعل لكثرة) (ص ٤٧) وقالوا: لو كان هذا ولا زعمنا أي ولا زعمهم (المثل) (وقد قدر المحذوف، يقول: ((وذلك قوله هذا ولا زعمنا أي ولا زعمهم زعمنا)). كتاب سيبويه ج ١، ص ٢٨٠.

(١٢٣) فراج في الأصل أشار إليه الدكتور السامرائي لكنه لم يسمه (ص ٨٠). ولقد فعلنا بما أثبتناه، أما الدكتور مصطفى جواد فقد عدل النص كالآتي (المحذوف، أو أن الذي يدل عليه ما قبله من الكلام دلالة تضمن) وقد أشار في الهامش إلى أن هذه الجملة كانت وأدلة بعد الكلام بالحام فالحقها بموضعها، وقد كور التناضح (الآتي) (ص ٤٧). (١٢٤) سورة البقرة، الآية (١٣٥).

(١٢٥) قدر الدكتور إبراهيم السامرائي لفظة (وقوله) قبل لأن (ص ٨٠). (١٢٦) في الأصل (تكونوا) والوجود في الآية (تكونوا) وهذا ما نبه إليه الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٧)، وأبناها الدكتور السامرائي، (ص ٨٠).

(١٢٧) قدر الدكتور مصطفى جواد لفظة (الفتني) بعد أن.. (١٢٨) عند الدكتور إبراهيم السامرائي (اختلطان) ص ٨٠ - وهو خلاف الآية، وخلاف المحذوفة.

(١٢٩) عند الدكتور مصطفى جواد (زعم) بدون مرة الاستفهام، وكذلك فعل